مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٦١**

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كريستيان	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو — برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء الصراع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى (S/2007/458)

07-54676 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء الصراع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى (S/2007/458)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بوروندي وسيراليون والنرويج وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يوكيو تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيد يوكيو تاكاسو، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الأولى S/2007/458.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يوكيو تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام.

السيد تاكاسو (تكلم بالانكليزية): أولاً، وباسم أعضاء لجنة بناء السلام، أود أن أعرب عن عميق امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة السانحة لمناقشة التقرير السنوي للجنة بناء السلام.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اعتمد زعماؤنا الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي التي شددت بوضوح على الحاجة إلى ''اتباع نهج منسق ومتسق ومتكامل لبناء السلام والمصالحة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بهدف تحقيق سلام دائم'' (قرار الجمعية العامة ٦٠/١، الفقرة ٩٧). وتنص الوثيقة الختامية كذلك على أن لجنة بناء السلام قد أنشئت بغية ''الجمع بين كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لعملية بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء الصراع'' (الفقرة ٩٨).

وفي ضوء ذلك، اسمحوا لي أن أعرض بإيجاز للسنة الأولى من عمل اللجنة. والتقرير السنوي الأول للجنة بناء السلام، كما يرد في الوثيقة S/2007/458، يتضمن سرداً مفصلاً لأعمال اللجنة وأنشطتها خلال السنة الأولى من عملها. وعملية تجميع هذا التقرير تبين الجدية التي اتسمت بها اللجنة في الاضطلاع بعملها والأهمية التي تعلقها على إسهامها المتوقع في توطيد السلام والنهوض بالملكية الوطنية

لإجراءات بناء السلام في حالات ما بعد الصراع. وهنا، أريد أن أشيد بصفة خاصة بالسفير غاسبار مارتنز، ممثل أنغولا، على تفانيه وحسن قيادته في المراحل الأولى من عمل اللجنة.

وعلى مدى قرابة ٥٠ من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية والإحاطات الإعلامية التي عقدتها لجنة بناء السلام في صور مختلفة، عالجت اللجنة مسائل تنظيمية ومنهجية ومواضيعية، كما عالجت مسائل قطرية محددة تتعلق ببوروندي وسيراليون، وتولت تنسيق مختلف الإسهامات من أجل سلام مستدام وفتحت آفاقاً للالتزامات المتبادلة بين المجتمع الدولي والبلدان قيد النظر. وأعتقد أن لجنة بناء السلام، في عامها الأول، أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز استراتيجيات متكاملة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في بوروندي وسيراليون بتعميق الحوار مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وكما ورد في التقرير السنوي، فإن اللجنة تعتزم زيادة تعزيز فعالية مشاركتها مع بوروندي وسيراليون.

وأيدت اللجنة وضع استراتيجية متكاملة لبوروندي، التي يشكل وضع الإطار الاستراتيجي لها خطوة هامة. والخطوة التالية الرئيسة تتمثل في تطوير آلية للتتبع والرصد على الصعيد القطري، وبدأنا بالفعل اتخاذ هذه الخطوة في ظل قيادة الرئيس التنسيقي، السفير يوهان لوفالد، ممثل النرويج.

وفي سيراليون، تم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بنجاح. ورئيسنا التنسيقي للاجتماع المخصص لبلد محدد بشأن سيراليون، السفير فرانك ماجور ممثل هولندا، عاد من فوره من سيراليون مع أكثر المعلومات المستكملة. وسيستمر العمل بشأن مشروع الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام، بحيث نتمكن من التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

كما أن لجنة بناء السلام سعت لتجميع أفضل الممارسات والدروس المستخلصة بشأن بعض المسائل البالغة الأهمية لبناء السلام. ومن خلال الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، تمكنت اللجنة من الاستفادة من التجارب القائمة لتوطيد السلام بشأن مسائل هامة مثل إجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع والنهج الإقليمية نحو بناء السلام. ويعتزم الفريق العامل، في ظل الرئاسة المقتدرة للسفير غاياردو هرنانديز ممثل السلفادور، أن ينظر في المسائل الأخرى ذات الصلة في العام الثاني.

وواجهت اللجنة، على النحو المحدد بوضوح في تقريرها السنوي الأول، تحديات خلال المرحلة الأولى لإنشاء هياكلها التنظيمية، وتحديد أساليب عملها وإيجاد السبل للاضطلاع بولاياتها الأساسية. وبعض تلك التحديات سيكون موضوعا لمناقشة إضافية خلال الدورة الثانية. وفصل ”الاستنتاجات“ من تقرير اللجنة هو تأمل في المسائل الرئيسية المعلقة والتحديات الماثلة أمام اللجنة، وخاصة، وضع آليات للرصد والتتبع، وأساليب العمل، وأنشطة الدعوة، وصندوق بناء السلام، والعلاقات مع الهيئات الأخرى ذات الصلة.

إن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام قائم الآن بشكل كامل: وهو لجنة بناء السلام، المؤلفة من اللجنة التنظيمية، والاجتماعات المخصصة لبلدان محددة، والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة؛ وصندوق بناء السلام وفريقه الاستشاري؛ ومكتب دعم بناء السلام. ونظرا لأن أنشطة اللجنة تدخل عامها الثاني، لا بد أن نكفل اضطلاع اللجنة بأنشطتها بطريقة متسقة ومتكاملة. ونرى أن من المناسب بالنسبة للجنة أن تبدأ تناول المسائل المقرر النظر فيها لإضافة

بلدان جديدة إلى جدول أعمال اللجنة، بالتشاور الوثيق مع الهيئات الطالبة، بما في ذلك مجلس الأمن.

ثانيا، إن الأمر الأساسي هو تعزيز علاقة اللجنة مع الهيئات والأطراف الفاعلة ذات الصلة، مثل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهي بالتحديد مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة، والصناديق والبرامج، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني. وكجزء من تلك الجهود، فإنني، شخصيا، بصفتي رئيس اللجنة، سأبذل جهودا مستمرة وسأغتنم كل الفرص لإقامة علاقات وثيقة للعمل مع تلك المنظمات. وبالتالي، فإنني أتطلع إلى العمل عن كثب معكم، سيدي الرئيس، ومع مجلس الأمن بغية الاضطلاع بشكل أكثر فعالية بولايات اللجنة وتحقيق غرض اللجنة، المتمثل في إجراء تغيير مفيد وإحداث تأثير ملموس على البلدان والمجتمعات التي تمر بحالات بعد انتهاء الصراع.

كما أن استكشاف المسائل المواضيعية ذات الصلة ببناء السلام مسألة تتسم بأهمية كبيرة. وأنا مقتنع بشكل خاص بأنه تجدر متابعة مناقشة التوجيه العام في مجال السياسة بشأن أنشطة بناء السلام عموما، بدون التركيز على بلد محدد.

ومن شأن زيادة الوعي بأعمال اللجنة، ليس بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة فحسب بل أيضا بين الجمهور بوجه عام، أن يعزز بقدر كبير تفهم أعمال اللجنة والبلدان قيد نظرها وان يسترعي الانتباه اللازم إلى أعمال اللجنة وهذه البلدان. وفي ذلك الصدد، نعتزم أن نبذل كل الجهود لزيادة إبراز أعمال اللجنة. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تشارك فرادى الدول الأعضاء جهودنا لتعزيز أعمال اللجنة.

وأود، بصفتي رئيس اللجنة، أن أؤكد لجميع أعضاء مجلس الأمن على تفانينا الكامل والتزامنا بإنجاح اللجنة.

وبتلك الروح، نلتمس منكم جميعا تقديم دعمكم القيم والماسة الحاجة إليه لأعمالنا في اللجنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد تاكاسو على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن اطلب من جميع المتكلمين أن يقصروا بياناهم على فترة لا تتجاوز خمس دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المطبوعة وأن تدلي بصيغة مختصرة حينما تتكلم في القاعة.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ الممثل الدائم لليابان، يوكيو تاكاسو، على تعيينه لمنصب رئيس اللجنة. كما نود أن نشكر الرئيسين السابقين، إسماعيل أبراو غاسبار مارتنز، وكينزو أوشيما، على الجهود التي بذلاها في أعمال اللجنة والمرحلة الأولى لتشكيلها المؤسسي.

وبشكل عام، فإن لدينا رأيا إيجابيا في العام الأول لأعمال لجنة بناء السلام. وقد تم إنشاء آلية مؤسسية جديدة، منحت أهدافا هامة لتنسيق أنشطة بناء السلام. وتم تحديد الإجراءات المتعلقة بالأنشطة وشكلها وأولوياتها. وتتمتع الهيئة بإمكانية كبيرة وهي قادرة، بمرور الوقت، على أن تصبح إحدى الآليات الدولية الرئيسية في هذا المجال.

وتم إنجاز قدر كبير من العمل بشأن ملفات اللجنة المخصصة لبلد محدد بشأن بوروندي وسيراليون. وعلى وجه الخصوص، تم بالفعل تحديد التحديات والفجوات القائمة في مجال بناء السلام في هذين البلدين. وفي المرحلة الحالية، يتمثل الهدف في إحراز تقدم في الميدان من خلال تنفيذ منسق للاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام في إطلاق آليات

الرصد، مع الاضطلاع بدور قائد من جانب حكومتي البلدين المتلقيين للمساعدة.

وفي الوقت نفسه، لم تتمكن اللجنة بعد من التغلب على الصعوبات التي واجهتها في تحديد أعمالها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بتحسين التعاون في الموقع في جميع مجالات عمليات بناء السلام والتنسيق المنسجم لأنشطة اللجنة مع الآليات القائمة للتنسيق، وأولا وقبل كل شيء في إطار الأمم المتحدة.

وإضافة إلى ذلك، تقوم حاجة إلى إقامة توازن واضح بين مسؤوليات الحكومتين والشركاء الدوليين بدون تحميل السلطات المحلية فوق طاقتها بالالتزامات المفرطة وبدون تكرار برامج المساعدة. ولا بد أن يقوم أي نشاط يتعلق ببناء السلام على أساس حوار وطني واسع مع جميع القوى السياسية.

ومن ذلك المنطلق، فإننا بطبيعة الحال نشعر بالقلق من الأزمة السياسية والمؤسسية القائمة في بوروندي في ما يتعلق برفض فصائل المعارضة المشاركة في الآلية المشتركة للتحقق من وقف إطلاق النار ومراعاته. ونعتقد أن على حكومة بوروندي والمجتمع الدولي أن يبذلا كل الجهود الممكنة لنزع فتيل الحالة السياسية في البلد ولضمان التنفيذ العاجل للاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ونرحب بجهود الوساطة التي تقوم بها جمهورية جنوب أفريقيا وبالمبادرات الإقليمية للسلام، وخاصة مبادرتي أوغندا وتنزانيا.

ونود أن نعرب عن شعورنا بالارتياح حيال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في سيراليون في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وأظهرت قيادة سيراليون وشعبها استعدادهما لمتابعة السير على طريق التقدم الديمقراطي والتنمية المستدامة. وتم تحديد أربعة مجالات ذات أولوية لأنشطة بناء السلام في سيراليون. والآن على الحكومة، بدعم اللجنة ومجتمع المانحين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإقليميين والدوليين، أن تركز على وضع استراتيجية للتعاون في مجال بناء السلام. ونعتقد أن ذلك العمل بشأن مشروع الاستراتيجية سيستكمل بنهاية هذا العام.

كما أن الأمر الذي يتسم بأهمية كبيرة هو تشغيل آليات الرصد المتعلقة بالاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام وغيرها من برامج المساعدة، وبالأخص استراتيجية تخفيض حدة الفقر. وفي بوروندي، فإن العمل بشأن إنشاء آلية للرصد والمراقبة مستمر بالفعل ولا بد من ضمان التشغيل السليم لفريق التنسيق التابع للشركاء. وفي سيراليون، يلزم تقديم دعم خاص للآليات الوطنية للمراقبة، وخاصة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية الذي تم إنشاؤه حديثا.

ونرى أن أهداف اللجنة تتمثل في النهوض بتنسيق وإنتاجية أنشطة المجتمع الدولي لبناء السلام في القيام، بالتفاعل الوثيقة مع حكومة البلد المتلقي للمساعدة، بتحديد المجالات ذات الأولوية العليا لبناء السلام ولحشد موارد المانحين. والأمر الذي يتسم بأهمية كبيرة هو الهدف المتمثل في تعزيز الصلة المتكاملة بين اللجنة ومجلس الأمن بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال كلتا الهيئتين. ومن المهم أن تُكفل سرعة تبادل المعلومات بين الهيئتين والعمل على أن تكمل كل منهما الأخرى على نحو يتسم بالشراكة. ونرى أن المجلس لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار توصيات اللجنة في أعماله المتعلقة ببوروندي وسيراليون. وسوف يجري هذا بطبيعة الحال بالتوازي مع تطوير اللجنة لصلاتها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا مع الهيئات والبرامج والصناديق الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ودوائر المانحين والمنظمات الإقليمية.

ومعروض على اللجنة في الوقت الحالي مسألة إدراج بلدان جديدة في جدول أعمالها. ونرى أن يراعي القرار المتخذ في هذا الصدد، بعد المناقشات المفتوحة الملائمة، مدى حاجة البلد المعني في الواقع إلى المساعدة الدولية في الانتعاش بعد انتهاء الصراع، علاوة على التقدم الذي تحرزه اللجنة بشأن ملفات البلدان التي تنظر فيها، على أن يكون مفهوما أن اللجنة ليست مصدرا إضافيا من مصادر التمويل الخارجي، بل آلية للتنسيق والتشاور فوق كل شيء.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يسعدني أن أتكلم عن الإنجازات العملية التي حققتها لجنة بناء السلام في الميدان، وعن الخبرة المكتسبة حتى الآن، وعن الصلات العامة مع هذا المجلس، وعن التحديات المقبلة التي تواجهها كذلك.

والسلام الدائم هدف لا بد من أن يواكبه، بدءا من المراحل الأولى، مشروع شامل للديمقراطية والشمول الاجتماعي وإرساء القواعد المؤسسية، وتحقيق إنجازات اقتصادية مستدامة. فالأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان يعزز كل منها الآخر. والفكرة الكامنة وراء وجود هيكل جديد لبناء السلام ترمي إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مد يد المساعدة للبلدان على الانتقال من حالات الصراع والدخول في حالة السلام الدائم والمستدام. وكما اتضح بجلاء في حالة عدة بلدان مدرجة في جدول أعمال هذا المجلس، ينبغي أن تدمج أنشطة بناء السلام حتى خلال عمليات حفظ السلام، أي بمجرد ظهور مستوى مناسب من تحقيق الاستقرار.

وصحيح أن لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دوره الخاص فيما يتعلق ببناء السلام. غير أن التجربة تدل على ضرورة التنسيق المركزي بين جميع هذه الأدوار في قلب النظام، وهذه هي المهمة التي تضطلع بها لجنة بناء السلام بدينامية شديدة.

أما الشيء الذي يفوق التنسيق ذاته في الأهمية فهو رسم استراتيجيات متكاملة لبناء السلام يلزم تعديلها وفقا لاحتياجات البلد المعني على وجه التحديد ويمكن أن يسترشد بها في عملية الانتقال الشاقة من حالة الفوضى صوب تحقيق منجزات ملموسة في بناء السلام، من قبيل نزع السلاح والتسريح والإدماج والمصالحة وحماية فئات السكان المستضعفة وإصلاح المؤسسات الرئيسية كالقضاء وخدمات الأمن والحكم الرشيد واستحداث العادات الديمقراطية والتسامح وبناء اقتصاد قادر على البقاء.

وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في تحديد المشاكل الحرجة المتعلقة ببناء السلام والمرتبطة بصفة عامة بالأسباب عميقة الجذور للصراع. وتتفاوت هذه المشاكل بتفاوت البلدان. ويمكن أن يؤدي إغفالها إلى تجدد العنف.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على مهمة تحديد مجالات النشاط لبوروندي وسيراليون، البلدان المدرجان حاليا على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وقد مثل إعداد الإطار الاستراتيجي لبوروندي تقدما كبيرا نحو تحديد استراتيجية متكاملة، ونرجو أن يتلوها شيء مماثل لسيراليون، ذلك البلد الذي أجرى مؤخرا انتخابات ناجحة.

وفي الأشهر الأولى من نشاط اللجنة، إلى جانب عملها على إعداد نظامها الداخلي، ونظام وأساليب عملها، اعتمدت منذ البداية معيارين نراهما بالغي لأهمية؛ فالتمست المعلومات الدقيقة في الميدان، ورأت أن تدير السلطات والمجتمع في البلد المعني دفة العملية وأن يعربا دائما عن أولوياتهما وآرائهما الخاصة. ويكمن هذا النهج الواسع النطاق وراء المنجزات الملموسة التي تحققت حتى الآن

والتي تسمح لنا بإدراج بلدان جديدة في جدول الأعمال بالتدريج.

وبغض النظر عن الدور المحوري الذي تقوم به اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام وما تقدمه من توجيه، ينبغي أن نشير أيضا إلى أهمية صندوق بناء السلام ومكتب دعم السلام، برئاسة كارولين ماكاسكي. ومن الواضح فيما يتعلق بالتحديات التنفيذية أن اللجنة أمامها عمل كثير يتعين عليها أداؤه فيما يتعلق بنظم رصد الاستراتيجيات التي تعتزم اتباعها، سواء من الجانب الكمي أو النوعي. والآن يلزمنا القيام بقفزة نحو تحقيق إنجازات أكثر صلابة في الميدان ومزيد من مشاركة المجتمعات المدنية في البلدان المعنية.

وأمام لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية، مهمة شاقة في تحسين صلاتها بهذا المجلس وبالجمعية العامة، وبالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبمختلف الوكالات والإدارات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الهامة على تلك الرغبة في التفاعل، وهي شيء عملي للغاية، الرسالة التي وجهها رئيس تشكيلة بوروندي في اللجنة إلى المجلس، ضمن جهات أخرى، يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر، وبها توصيات محددة. ويمكن أن يكون للجنة دور شديد الأهمية من حيث إسداء المشورة للمجلس في اللحظات الصعبة والدقيقة، كاللحظات التي تسبق تجديد ولاية إحدى عمليات حفظ السلام على سبيل المثال.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة السفيرين غاسبار مارتينز، سفير أنغولا، وتاكاسو، سفير اليابان، الرئيس الأول والحالي للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وتهنئتهما، بالإضافة إلى ممثليْ هولندا والنرويج، رئيسي الاجتماعات القطرية لكل من سيراليون وبوروندي، على ما قاموا به من أعمال، كما نهنئ السفيرة غالاردو هرنانديز، سفيرة السلفادور، على العمل الممتاز الذي تؤديه في الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. وتعقد بيرو، كسائر المجتمع الدولي، آمالا كبار على العمل الفعال الذي تقوم به لجنة بناء السلام. وما تم إنجازه حتى الآن يبشر بالخير في المستقبل.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر الرئيس على دعوته لعقد هذه الجلسة للنظر في التقرير الأول للجنة بناء السلام، وهي هيئة من الواضح أن إنشاءها كان من أفضل نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وقد بدأ النهج الشامل الذي ألهم آنذاك القرار الذي اتخذه أرفع مستويات القادة في العالم في مجال بناء السلام يؤتي ثماره في العمل الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام خلال عام واحد. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لصاحب السعادة السيد غاسبار مارتينز، سفير أنغولا وممثلها الدائم، الذي ترأس اللجنة من البداية، وأن يعرب من خلاله عن التقدير لجميع الذين يعملون في دأب معه في إخراج هذه الهيئة إلى حيز الوجود.

وكما هو الحال مع المواليد الجدد، نعلم جميعا أن اللحظات الأولى من الحياة هي التي تتطلب أقصى قدر من الاهتمام والرعاية. ولن تكون المسألة الرئيسية قط في هذا السياق أي الوالدين يوفر للمولود الجديد قدرا أكبر من الرعاية، بل ستتمثل فيما إذا كان تجميع الجهود في تفاعل مستمر قادرا على ضمان رفاه الوليد وتحقيق أفضل الفرص لنمائه. وبفضل عدد الاجتماعات المعقودة والنوعية الرفيعة من النتائج التي تم الحصول عليها ومن الالتزام في الميدان، كما يشير تقرير الأمين العام في الوثيقة A/62/137، فقد أتاح هؤلاء الرجال والنساء العاملون من أجل قضية السلام للأمم المتحدة أن تبدأ هذا المشروع بنجاح، ونهنئهم على ذلك.

ونود أن نعرب عن امتناننا لكرولين مكاسكي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون دعم بناء السلام، التي كان

التزامها ومساهماتها في بدء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أعمالهما عاملا حاسما.

اسمحوا لي أن أهنئ السفير يوكيو تكاسو، الرئيس الجديد للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي وافانا بها. ومن خلاله، أود كذلك أن أشكر اليابان على التزامها الذي لا يفتر ودعمها لعمل اللجنة، وكذلك على المساهمة التي قدمتها لصندوق بناء السلام. وإن وفدي يود أن يتمنى للسيد تكاسو كل نجاح في مهمته الصعبة، وفي مراقبة المراحل المستقبلية لتلك الهيئة الجديدة.

منذ سنة ولجنة بناء السلام ما فتئت تضطلع بمهامها الحافلة بالتحديات تحت المراقبة المتواصلة الدقيقة للهيئات التي أسستها. وإن التفاعل بين تلك الهيئات لم يؤد إلى الشلل الذي كنا نخشاه، وإن كان من الضروري على ما يبدو توضيح العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توسع نشاط لجنة بناء السلام.

ويؤمن وفدي بأن مجلس الأمن، في تلك العلاقة الثلاثية، واصل الاضطلاع بدوره مع وعي بالتحديات التي برزت من الحالات المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، ومع المتابعة المتواصلة لتطورها في ضوء جدول أعماله هو. وفي ذلك الصدد، من الواضح أن مجلس الأمن هو الجهاز المجهز على الوجه الأفضل لتقييم المنافع المستمدة من جهود لجنة بناء السلام في البلدين المدرجين في جدول أعمال اللجنة – بوروندي وسيراليون – فيما يتعلق بالتطورات في هذين البلدين في الأشهر الأخيرة. على سبيل المثال، عقدت انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة في سيراليون أدت إلى تنصيب حكومة جديدة.

مع ذلك، وفي ضوء الطبيعة الهشة للحالة في هذين البلدين، يجب علينا أن نواصل إيلاء الاهتمام لهما على أعلى مستوى. ورغم وجود فجوات في هاتين التجربتين الناجحتين، فإن المجلس يمكنه فيهما، مثلما في أي مسعى بشري، أن يتعلم من الدروس المستفادة منهما لتحديد المعايير الضرورية لإدراج بلدان جديدة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2007/458)، إن لجنة بناء السلام، بوضعها استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، إنما طورت بصورة تدريجية فهما أفضل للمسائل والتحديات في الميدان. إن اللجنة، باعتمادها نهج البلد المحدد، تمكنت من تفصيل جهودها حسب المتطلبات في الميدان، ومن المشاركة في حوار مثمر مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في السعي إلى الاستراتيجيات الملائمة. غير أن الشراكة مع سيراليون وبوروندي يجب أن تكون مبنية على التملك الوطني للعملية وعلى احترام مسؤولياتهما والتزاماتهما الخاصة، بقصد التغلب على التحديات الحالية والمقبلة العديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم التنسيق الوثيق بين اللجنة والجهات الفاعلة الوطنية والمجتمع المدني بأهمية أساسية، سواء في تحديد الأهداف أو في تقييم الجهود المبذولة. وذلك ينطوي على تقوية آليات التحقق والمتابعة في الميدان.

ونود أن نشدد على أن الملاحظات الموجزة للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة شددت على الحاجة إلى إدراج العنصر الإقليمي في استراتيجيات بناء السلام لبوروندي وسيراليون. وإننا نؤمن بأن هذه نقطة وجيهة حتى بالنسبة إلى الحالات المستقبلية. فالصراعات في بعض البلدان تؤججها زعزعة الاستقرار في منطقة برمتها أو في بلدان مجاورة – مثلما هو الحال في الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى، التي يصعب تفهم تعقيدها. وفيما يتعلق بالبلدين المدرجين في جدول أعمال لجنة بناء السلام، فإننا نود أن نقترح أن ينتهز المجتمع الدولي الفرصة فيسخّر

الجهات الفاعلة الإقليمية بصفة وسطاء يشركهم في البحث عن حلول مستدامة.

ويوافق وفدي تماما مع أساليب عمل لجنة بناء السلام، خاصة فيما يتعلق بالبعثات الميدانية، والمؤتمرات بالفيديو مع العناصر الفاعلة الرئيسية في الميدان، والاجتماعات المكرسة لموضوع معين أو لبلد معين، ومحاضرات يلقيها كبار المسؤولين والخبراء. لكننا نؤمن بأنه، بغية الترويج لعمل اللجنة، ربما يكون ضروريا في بعض الأحيان عقد اجتماعات تنسيقية داخل البلدان المعنية.

أخيرا، إن الآلية الابتكارية المتمثلة في صندوق بناء السلام قد أنشئت في سبيل جملة أمور منها توفير الدعم الحاسم أثناء المراحل الأولى من عملية السلام. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للأمين العام في النداء الذي وجهه لتقديم مساهمات إلى الصندوق، حتى يتمكن من بلوغ الهدف الأولي وهو ٢٥٠ مليون دولار. وفي ذلك الصدد، سيكون من المفيد عقد اجتماعات للمانحين مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وكذلك النهوض بالتفاعل بين الفريق الاستشاري للصندوق وأعضاء لجنة بناء السلام. وبصورة أعم، وفي ضوء الدروس المستفادة من العمل الحالي للصندوق، تقوم الحاجة إلى توضيح حول علاقته مع لجنة بناء السلام وحول عملية صرف الأموال.

ختاما، وفي ضوء النهج الذي اعتمدته غينيا - بيساو - التي تؤيدها الكونغو في رغبتها في أن تدرج على جدول أعمال لجنة بناء السلام - فإن وفدي يود أن يشير إلى أن المجلس ينبغي أن يعير اهتماما أكبر لمسألة إدراج بلدان جديدة في جدول أعمال اللجنة، بقصد التعريف الواضح لأساليب الإدراج. إننا نتفق على أنه سيكون مفيدا صياغة مسودة للإجراءات بطريقة تأخذ في الاعتبار الدول التي لديها حاجة فعلية وملحة للمساعدة.

السيد نتالغاوه (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن أول تقرير للجنة بناء السلام (S/2007/458). كما نود أن نشكر لجنة بناء السلام على عرضها التقرير، وكذلك رئيسها، السفير يوكيو تكاسو، ممثل اليابان، على ملاحظاته.

إندونيسيا، بعد أن اشتركت في المداولات التي أدت إلى تأسيس لجنة بناء السلام، ولكونها عضوا في اللجنة، فإنها يسعدها أن ترى اللجنة وصندوق بناء السلام المقترن بها يبدآن العمل في سبيل الوفاء بولايتيهما في السنة الأولى. لم يكن سهلا على اللجنة أن تتناول المسائل المتعلقة بمسار توجهها وإجراءاتها وأن تعكف في الوقت ذاته على القضيتين الصعبتين، قضيتي بوروندي وسيراليون. لكن من الواضح من التقرير أن اللجنة بذلت جهدا جهيدا لسد الفجوة في البنيان الدولي الذي يعالج أحوال ما بعد الصراع، الذي شددت عليه نتائج اجتماع القمة العالمي في عام ٢٠٠٥.

في هذه المرحلة، يود وفدي أن يركز على بعض من الدروس المستفادة في السنة الماضية، وأن يتطرق إلى السبل والوسائل العملية التي يمكن بها للمجلس، بموجب دوره، أن يساعد لجنة بناء السلام على الوفاء بأهدافها المنصوص عليها في القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

أولا، أن هندسة بناء السلام في الأمم المتحدة جارية حاليا. وكما يبين خلاصة تقرير لجنة بناء السلام بجلاء فإن أكبر التحديات المتبقية يتمثل في كيفية تنفيذ استراتيجيات بناء السلام في الميدان. إن تنسيق جهود نظام بناء السلام في نيويورك ينبغي أن يؤثر على الخلفية التي ينبغي أن يشعر بها مباشرة المجتمع المعني. وسيتحقق اكبر الآثار إذا ما ركزت لجنة بناء السلام على كونها عملية وموجهة نحو النتائج.

ثانيا، إن أكبر أثر في الميدان يمكن تحقيقه عندما يأتي الدعم من جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة الدعم والمؤسسات المعنية من خارج الأمم المتحدة. إن دعمها سيعزز جهود لجنة بناء السلام ويمكِّن اللجنة من إعطاء اهتمام مركز للقضايا العويصة بعد انتهاء الصراع المعروضة عليها.

وكما ذكر بعض الأعضاء في الأسبوع الماضي، بما في ذلك وفدي خلال مناقشة الجمعية العامة لتقريري لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، نتوقع أن تتناول اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام مسائل مواضيعية محددة إلى جانب النظر فيها في إطار أشكال قطرية محددة.

ثالثا، أكدت اللجنة بحق على أهمية تناول مسائل الحكم الرشيد وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن ومكافحة الفساد ومسألة حقوق الإنسان للجميع – وهي المكونات الضرورية لإقامة مجتمع تعددي يتصف بالتسامح. بيد أن الصلة بين السلام والتنمية تكتسي أعلى الأهمية، وهي تحتاج إلى إدماجها بوضوح في النتائج التي تخلص إليها لجنة بناء السلام. إن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه مع انعدام التنمية الاقتصادية وتحسين قدرات الدولة. وإن إيلاء اهتمام متساو لمسائل الأمن والديمقراطية والتنمية أمر رئيسي لإنعاش مجتمعات تعددية قوية.

رابعا، إن الملكية الوطنية أساسية، بيد أنها لن تتحقق إلا مع احترام أولويات الحكومة لفترة ما بعد الصراع وجعلها المخطط الهندسي للأطراف الرئيسية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب على لجنة بناء السلام أن تحافظ على ذلك باعتباره مبدأها وممارستها الأساسيين.

خامسا، نتوقع في السنة الثانية أن تتفق اللجنة التنظيمية بشكل سريع على القضايا التي لم تتم تسويتها بعد وأن تشدد التركيز على العوامل الموضوعية. ومن رأينا أن اللجنة التنظيمية ينبغي أن تكون محور جميع أنشطة لجنة بناء السلام. وينبغي للجنة من جانبها أن تتجنب الاعتقاد الخاطئ بأن هناك لجنة مختلفة لكل حالة من حالات البلدان وأنه توجد لها تشكيلات مختلفة وخاصة بكل بلد.

سادسا، ينبغي للمجلس أن يواصل العمل مع لجنة بناء السلام لإنشاء بنيان جيد الأداء لبناء السلام تكون اللجنة هي جوهره، ويكون مكملا لدور المجلس وولايته. وتدرك إندونيسيا أن بعض أعضاء المجلس قد أكدوا سابقا أن لجنة بناء السلام هي بطبيعتها مجرد هيئة استشارية للمجلس. ومع التسليم بالطابع المحدود للجنة، ينبغي للمجلس أن يعطيها مجالا أكبر لكي ترسي لنفسها وبشكل مبتكر مكانة دولية ولكي تنال الاهتمام الدولي اللازم من الإعلام والرأي العام. علاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يشجع اللجنة على البحث عن شركاء غير تقليديين مثل قطاع الشركات والعمل معهم.

وفي نقطة أخيرة، يود وفد بلادي أن يتطرق إلى المناقشات التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن بشأن كيفية إدراج بلدان جديدة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. هذا يعني أنه ينبغي للمجلس أن يبدأ النظر في نوع ما من آليات الإحالة الداخلية. وبغية التوصل إلى آلية مرنة، هناك بعض النهج التي يمكن أن ينظر فيها بعناية عندما يضع المجلس نظامها الداخلي.

وينبغي أن تنطلق العملية برمتها من الاستعداد الجلي للبلد المرشح لإدراجه في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ويمكن للمجلس أن يدعو البلد المرشح إلى إجراء مشاورات مسبقة معه.

إننا ندرك أن للمجلس السلطة التقديرية للقيام بإحالة نهائية؛ ومع ذلك، ولكي تكون هناك عملية إحالة سلسة، ينبغي للمجلس أن يبقي على رئيس اللجنة مطلعا

وأن يظل يتشاور معه. ومن هذا التبادل الأولي مع اللجنة، سيكون المجلس عندئذ في وضع أفضل لإبداء رأيه عن إمكانية وقدرة اللجنة على التعامل مع بلد جديد. وينبغي للمجلس أن يكون على اقتناع بأنه، من خلال إحالة بلد إلى جدول أعمال اللجنة، يمكن للجنة أن تعطي قيمة مضافة لتوطيد السلام. ويجوز للمجلس أن يشير إلى التحديات التي يشكلها البلد المرشح. وينبغي تحديد تلك التحديات بتنسيق وثيق مع البلد المعني وأن يتم ذلك على أساس مبدأ الملكية الوطنية.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر التزام إندونيسيا تجاه قضية لجنة بناء السلام. وسنواصل العمل مع الآخرين نحو تحقيق هدفنا المتمثل في التوصل إلى نتائج ملموسة للجنة.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقديم لجنة بناء السلام للتقرير الأول عن أعمالها إلى مجلس الأمن. ونشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب، والتي تتيح لنا فرصة جيدة لتبادل وجهات النظر.

ويشكر الوفد الصيني السفير غاسبار مارتينس ممثل أنغولا على العمل الممتاز الذي قام به، ويهنئ اليابان على توليها رئاسة لجنة بناء السلام. إننا على ثقة بأن أعمال اللجنة، تحت رئاسة السفير يوكيو تاكاسو، ستكون مثمرة في العام المقبل.

الأسبوع الماضي، في مناقشة الجمعية العامة للجنة بناء السلام، أعرب المتكلمون بصفة عامة عن بالغ تقديرهم لعمل اللجنة في عامها الأول. وتشمل منجزاتها الإتمام الفعلي للأعمال التنظيمية والإجرائية وتقديم المساعدة إلى بوروندي وسيراليون في عملياتهما لبناء السلام من خلال تشكيلات خاصة لكل بلد. في الوقت نفسه، أعرب جميع المتكلمين عن آمال كبيرة معلقة على عمل اللجنة في العام المقبل.

ويُعتقد بصفة عامة أن أمام اللجنة المهام العاجلة التالية: التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، وأداء دورها ذي القيمة المضافة على أكمل وجه، والتفاوض بشكل سليم على التوازن بين الشراكة والملكية، واستغلال مهامها التحفيزية. وفي هذا الصدد، يود الوفد الصيني أن يبدي الملاحظات التالية.

أولا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تحدد علاقاتها الملائمة مع أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة. في داخل الأمم المتحدة، ينبغي للجنة أن تعزز تفاعلها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الميدان، ينبغي أن تستغل تماما موارد مختلف المشاريع والصناديق وبعثات حفظ السلام حتى تتلافى الازدواجية المؤسسية التي تؤدي إلى التبديد.

ثانيا، ينبغي للجنة أن تؤدي بفعالية دورها ذا القيمة المضافة. وبالنظر إلى الآمال العريضة لشعبي بوروندي وسيراليون، يجب أن يسفر عمل اللجنة عن نتائج ملموسة. وينبغي أن تستكمل استراتيجياتها المتكاملة لبناء السلام وأن تحسنها وأن تشكل على وجه السرعة آليات بسيطة للتعقب والرصد حتى تضمن وفاء جميع الأطراف لالتزاماتها. المجالات ذات الأولوية المحددة في الاستراتيجيات ينبغي أن لا تشمل حماية حقوق الإنسان وإصلاح قطاع العدالة والأمن فحسب بل ينبغي أن تعالج أيضا بإلحاحية مماثلة الأسباب الجذرية للصراع، مثل الفقر والتنمية غير المتكافئة.

ثالثا، ينبغي للجنة أن تحافظ بمهارة على التوازن بين الشراكة والملكية. وفي الشراكة بين المجتمع الدولي وبلد ما، كما تجسده لجنة بناء السلام، تقدم الأولى المساعدة اللازمة إلى الثانية. ولا يمكن للشريك إلا أن يكون مشاركا, لكن مصير بلد ما هو في يد هذا البلد نفسه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتجنب أخذ بزمام كل الأمور.

رابعا، ينبغي للجنة أن تقيم علاقات وثيقة مع صندوق بناء السلام. ورغم أن اللجنة لا تستطيع إدارة الصندوق إدارة تفصيلية فهناك علاقة طبيعية بينهما. وينبغي للمجالات المحددة ذات الأولوية أن تكون نقاط التركيز للدعم الوارد من الصندوق. وينبغي للأمين العام أن يقدم إلى اللجنة مزيدا من الإحاطات الإعلامية في الوقت المناسب عن أعمال وتنفيذ مشاريع الصندوق من أجل ضمان الشفافية في إدارته.

إن مجلس الأمن هو جزء من المظلة التي تعمل تحتها لجنة بناء السلام ومن ثم ينبغي تعزيز الاتصال بينهما، وذلك لضمان التفاعل من خلال الاجتماعات الرسمية والتبادلات غير الرسمية. ويمكن للمجلس أن يوجه أعمال اللجنة وينبغي له، إلى أبعد حد ممكن، أن يطلب توصيات خبراء اللجنة حتى يضع مبادئ توجيهية مرنة وعملية. علاوة على ذلك، وفي ضوء القضايا المحددة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، يمكنه أن يدرس مواضيع جديدة محتملة لتنظر اللجنة فيها.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة، التي قد تساعد على توجيه النقاش بشأن سبل المضي قدما، وأشكر رئيس لجنة بناء السلام، السفير تاكاسو، على العرض الذي قدمه.

بوصف إيطاليا رئيسة اللجنة التنظيمية، فإنها تتشاطر مع السيد تاكاسو جدول أعماله وتدعمه بقوة. إن جدول أعمال السيد تاكاسو، الذي هو جدول أعمالنا نحن، هو جدول أعمال طموح، كما يتعين أن يكون. وكل من شارك منا في مناقشات هذه القضية قبل مؤتمر القمة، وبعده في الفترة التي سبقت إنشاء لجنة بناء السلام، نتذكر تماما ما كان في أذهاننا وما كانت آمالنا وطموحاتنا. وأعتقد أنه يجب أن يكون لدينا بالتأكيد نهج واقعي وعملي، ولكن يجب أيضا أن نكون، وأكرر، طموحين. يجب أن يكون لدينا جدول أعمال طموح حتى نرقى إلى التوقعات التي كانت توقعات قادتنا في سنة ٢٠٠٥. وإذا قبلنا بما هو أقل، فأقل ما قال إن ذلك سيكون محزنا جدا.

ومن البداية أود أيضا أن أثني على الرئيس السابق للجنة بناء السلام، الممثل الدائم لأنغولا، على جهوده البارزة في وضع الأساس لعمل اللجنة. ونجحت لجنة بناء السلام في بناء مصداقيتها باعتماد قواعد وطرق عمل ووضع استراتيجيات التنفيذ للبلدان المدرجة في جدول الأعمال، وجمع جميع الجهات صاحبة المصلحة على العمل صوب نفس الأهداف، متجنبة بذلك تبذير الموارد وتداخلا في البرامج. ولم تكن المهمة سهلة – كما ذكرنا بذلك. وبفضل قيادة وحلم السفير إسماعيل غاسبار مارتين – قدر كبير من الحلم – نجحنا.

وعلى هذا الأساس وهنا أود أن أؤكد أنه بفضل التزام منسقي التشكيلين اللذين يخص كل منهما بلدا بعينه، الممثلين الدائمين لهولندا والنرويج، اعتمدت اللجنة إطارا استراتيجيا لبوروندي، وهي تعمل في الوقت الحاضر على وضع استراتيجية لسيراليون، قمم على نحو نشط جميع الجهات صاحبة المصلحة عن طريق مكتب الأمم المتحدة في الميدان ومكتب دعم بناء السلام. وأنضم أيضا إلى الآخرين في الإعراب عن تقديري القوي لعمل السفيرة غالاردو هيرنانديز بوصفها نائبة رئيس اللجنة ورئيسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. وأعرب هنا عن شعوري بالإحباط لأننا غير قادرين على الإصغاء إليها اليوم بشأن الدروس المستفادة.

ودعوني أيضا أعرب عن خيبة أملي القوية لعدم قدرتي على الإصغاء إلى صوت الاتحاد الأوروبي، أي صوت

أهم جهة مانحة للأمم المتحدة في هذا الميدان وعلى عدم القدرة على الإصغاء إلى صوت جامايكا بوصفها المنسقة لحركة عدم الانحياز، لأن لحركة عدم الانحياز، حصة خاصة جدا ومصلحة محددة فيما يتعلق بالمسألة التي نناقشها اليوم. وجميعنا حول هذه الطاولة هنا - إن لم أكن مخطئا - باسم مجموع الأعضاء، وإننا، إذ نتواجد هنا باسم مجموع الأعضاء، ينبغي لنا أن نصغي إليهم. وأتساءل كيف نفكر في أن نشجع، على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء الـ ٢٧، على أن تكون الجهات المانحة الرئيسية وأن تكون في طليعة التنفيذ وفي دعم لجنة بناء السلام إذا لم نسمع صوت الاتحاد الأوروبي حول هذه الطاولة.

والآن يتعين علينا أن نضع آلية معولا عليها لرصد وتعقب الالتزامات المتبادلة واتجاهات عملية بناء السلام بدون زيادة العبء على الحكومات الوطنية. من بالغ الأهمية لتحقيق التنسيق الفعال والمشورة الاستراتيجية اللذين نتوقعهما جميعا من لجنة بناء السلام أن تدرج جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في التشكيلات التي يحدد فيها كل بلد بعينه. ولهذا السبب نؤيد مشاركة الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويصدق نفس الشيء على إشراك المجتمع المدني، حال اعتماد المبادئ التوجيهية لمشاركته في عمل لجنة بناء السلام. من الحاسم الآن وضع سياسة نشيطة توجه هذه العلاقات صوب تحقيق نتائج ملموسة.

ولا ريب في أنه حققت لحد الآن منجزات كبيرة - كما لاحظ متكلمون سابقون. ولكن يتعين علينا بعد سنة أن نتحرك قدما وأن نتصدى لتحديات جديدة بطريقة خلاقة ومرنة تساعد في وضع سياسات تناسب الحالات المتنوعة. وإذا رغبت لجنة بناء السلام في أن ترقى إلى الطموحات التي ذكرها سابقا فيجب عليها أن تضع الآن جدول أعمال أكثر ثراء وتنوعا، موسعة رؤاها لعملية السلام ونطاق عملها.

وفي المقام الأول، ينبغي لنا أن نبدأ بالنظر إلى عمليات السلام في مجموعها. وعند النظر في إنشاء بعثة جديدة لحفظ السلام يمكن لمجلس الأمن أن يستفيد، عند الاقتضاء، من مشورة لجنة بناء السلام ليكون من الممكن اتباع استراتيجية فعالة لحفظ السلام في المرحلة الأكثر تبكيرا الممكنة. والعملية برمتها المركزة على لجنة بناء السلام ينبغي تصورها كسباق البدل والتناوب - إذا جاز لي التعبير - ما ينطوي على مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة. وإذا لم نفكر في عمليات التخطيط المتكامل نجازف بالفشل والجهود المبددة والعودة إلى الصراعات.

ولذلك ينبغي للجنة بناء السلام أن تقوم بدور رياديا أكثر، على شاشة أوسع للرادار، إذا جاز التعبير، ابتغاء الضمان الأفضل لاستمرار ما يفعله المجتمع الدولي ويعتزم فعله لتثبيت بلد من البلدان. ووفقا لهذا النهج وابتغاء الامتثال الكامل لدور لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية للمجلس كما يتوخاه القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، قد تصبح اللجنة ما يشبه الهيئة المراقبة الدائمة لبلدان جديدة يمكن أن تكون على طريق الخروج من مرحلة فورية للصراع.

من منظور كهذا، ينبغي لها أن تعمل بفعالية أكبر مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة برمتها حتى تكون مستعدة - في الوقت المناسب وعند الطلب - للتصدي للحالة الحرجة. من شأن ذلك أن يكون تحسينا كبيرا بالمقارنة بالإجراءات الراهنة، وهي ببساطة إجراءات الانتظار حتى تعرض هذه الحالات على لجنة بناء السلام، وبذلك تدرج في نقطة البداية لعملية من العمليات، بما يتمخض عن ذلك من خسارة الوقت وبالتالي الفعالية والنجاعة. النقطة هي أنه، حينما تعرض حالة بلد على لجنة بناء السلام وتبدأ العمل بشأنها لا ينبغي ألا تكون تلك بداية عملية من العمليات. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا أن نكون قد

استعددنا في موازاة جانب حفظ السلام. ولذلك أتكلم عما يشبه سباق التناوب. في لحظة معينة المتسابق السابق في حفظ السلام يسلم الصولجان للمتسابق التالي الذي يستمر في السباق ولكنه يكون فعلا مستعدا بدلا من البدء بالعملية من موقع الصفر.

ولجنة بناء السلام سيصدر الحكم عليها بالنتائج الملموسة في الميدان. اسمحوا لي بأن أقدم بعض المقترحات الملموسة للرئيس الجديد، السفير تاكاسو. لقد تكلم فعلا عن هذه الميادين في إحاطته الإعلامية جزئيا، وبالتالي أؤكد في الواقع على ما قاله في وقت سابق. تعيد إيطاليا التأكيد هنا على تقديرها القوي للعمل الذي قام فعلا به وأطمئنه مرة أخرى على دعمها الأقوى.

أولا، يجب علينا أن نعزز الحوار وأن نركز التنسيق فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، بانين على مشاريع نفذت فعلا أو أقرت باحترام كامل للملكية الوطنية للعملية. وهنا أود أيضا أن أؤكد، كما قيل مؤخرا، فيما يتعلق بأفغانستان أن النقطة عند الحديث عن التنسيق هي أن الناس يجب أن يكونوا على استعداد لأن يجري التنسيق فيما بينهم. هذه أيضا مسألة قد تتسبب في مشاكل حال تواجدنا في الميدان.

ثانيا، يجب علينا أن نشرك المؤسسات المالية الدولية على كل المستويات - في الميدان وفي المقر وفي مجالس المحافظين للهيئات التنفيذية. لقد قيل ذلك فعلا ولكن يجب أن تكون لدينا مشاركة أكبر مما كان لنا حتى الآن.

ثالثا، يجب علينا أن نؤكد الدور الاستراتيجي للجنة بناء السلام بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام، التي ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بدءا بمنظومة الأمم المتحدة، أن تشير إليها، وبتصميم آلية معول عليها لرصد عملية التثبيت.

رابعا، ينبغي لنا أن نوسع جدول الأعمال بالزيادة التدريجية لعدد البلدان وأيضا بزيادة المناقشات المواضيعية التي قد تؤيد اتخاذ إجراء في الميدان.

خامسا، ينبغي لنا أن ننظم مشاركة أكثر نشاطا للجنة بناء السلام في الميدان بإقامة علاقة أكثر كثافة مع مكاتب الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين وغيرهم.

سادسا، يجب علينا أن نعزز المشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. هذه نقطة جوهرية.

وأخيرا، يجب علينا أن نتوخى، بمساعدة من مكتب دعم بناء السلام، استراتيجية للوصول إلى مجتمع الجهات المانحة ولحشد الموارد الضرورية لتنفيذ استراتيجيات بناء السلام بدون ازدواجية. ونظرا إلى الحاجة الماسة إلى الموارد، من المهم من باب أولى استعمالها على نحو أفضل ومحاولة تحقيق التمويل الذي يمكن التنبؤ به للتدخلات المتوسطة الأمد والطويلة الأمد.

وأضيف أيضا بأنني أعتقد أن المشكلة ليست في الموارد المالية. عندما تكون هناك أفكار ومشاريع - مشاريع صالحة - سيأتي المال. دعونا لا نركز على حشد الموارد - المال، المال، المال. المال سيأتي. الأمر يتعلق بشيء آخر؛ فالأمر الحاسم هو التخطيط لما نريد أن نفعله. عندما تكون لدينا مشاريع، ستأتي الأموال. وفي الحقيقة، طلبت مني وزارتي في الأمس، وهي تعلن أننا سنساهم بمبلغ إضافي قدره مليونا يورو لصندوق بناء السلام، أن أشدد على أنه من الممكن جدا أن ترد ملايين أخرى ولكن علينا أن نوضح جهة إنفاقها.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة التي جمعتنا اليوم. في الأسبوع الماضي أجرت الجمعية العامة مناقشتها السنوية بشأن تقرير لجنة بناء السلام (S/2007/458-

(A/62/137 وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/62/138). وأنتم نفسكم، يا سيدي، انتخبتم نائبا لرئيس اللجنة. وإني أرى في هذا مثالا ودليلا نرحب به على التعاون الجيد بين اللجنة والجهازين اللذين تعول عليهما.

شأننا شأن زميلنا الإيطالي، نحن نأسف على عدم تمكن الاتحاد الأوروبي ومتكلمين آخرين هامين من المشاركة في هذه المناقشة.

أعود الآن إلى أنشطة لجنة بناء السلام في العام الماضي، على النحو المبين في تقريرها. بفضل رئيس اللجنة ومسؤولين آخرين فيها ومنسقي اللجنتين المخصصتين لكلا البلدين، وزملائنا من النرويج وهولندا، تم التوصل إلى معلم بارز، وهو إنشاء اللجنة على الصعيد الإداري والمؤسسي. ولم يكن ذلك سهلا بسبب حالات تأخير وخصومات وسوء فهم لم يمكن تجنبها والتي تحدث عند إنشاء آليات للتنسيق. وبالطبع عرقل ذلك بدايات اللجنة، ولكن اليوم يبدو أن الجميع قد فهموا أنه لم يكن لمصلحة أحد، خاصة مصلحة البلدان قيد النظر، الاستمرار على ذلك المسار.

إن إنشاء لجنة بناء السلام، وفي أعقابها مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، ينبغي أن يمكن البلدان قيد النظر من الخروج السريع والحقيقي من الأزمات التي قد تجد أنفسها فيها والعودة إلى مسار التنمية المستدامة. وبهذا المعيار المحدد نود أن نرى المجلس يقيس التقدم المحرز في اللجنة.

لقد بدأت لجنة بناء السلام أنشطتها من خلال التركيز على بلدين كانا في جدول أعمال المجلس لسنوات عديدة، وذلك بهدف تعزيز استراتيجياتهما للخروج من الصراع. وكان هذان البلدان في صراع رهيب لسنوات عديدة. وقد أظهر هذان المثالان بوضوح أن النظريات كثيرا ما يثبت عدم اكتمال صحتها عند اختبارها على أرض الواقع. بيد أن هذا لا ينبغي أن يؤخر جهودنا، وذلك لأننا نمثل مؤسسة دورها الأساسي هو تثبيت الخروج من الصراع ومنع تكرار نشوب الصراع. ومن المهم لفرنسا أن تكون هذه اللجنة أداة أساسية لمنع نشوب الصراعات وبالتالي لتنفيذ مسؤولية الحماية، الذي هو مفهوم رئيسي يجب أن يضعه مجلس الأمن موضع التنفيذ، كما قرر رؤساء الدول أو الحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١).

ومن خلال هاتين الحالتين الأوليتين، استهلت اللجنة عملية تجمع كل الأطراف الفاعلة وأرست الأساس لاستراتيجية تضافر جهود هذه الأطراف.

ونود أن نرحب بالعمل المنجز لوضع الاستراتيجية الإطارية لبناء السلام في بوروندي بعدد محدود من الأولويات والالتزامات تمشيا مع القضايا العصيبة لبناء السلام في ذلك البلد. ولقد تم وضع هذه الوثيقة في اتصال وثيق مع الحكومة، بل وأيضا - وهذا عنصر هام - في اتصال وثيق مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وجميع الأطراف القائمة في الميدان. ويجب على اللجنة الآن أن تتقدم نحو المرحلة التنفيذية وتوجيه عملية تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وهذا يعني دعم الإجراءات والمشاريع اللازمة، ومتابعة التقدم المحرز والتأكد من الالتزام بالحدود الزمنية، بالإضافة إلى الاستفادة من الآليات القائمة محليا.

ونأمل القيام بعمل مماثل على وجه السرعة في سيراليون. إننا نتطلع إلى عودة السفير ماجور من زيارته إلى فريتاون، التي بدأت تعمل فيها للتو حكومة جديدة ومنتخبة ديمقراطيا.

وكما أتيح لوفد بلادي فرصة في الأسبوع الماضي في الجمعية العامة للتأكيد من جديد، ترى فرنسا أنه ينبغي للجنة الآن أن تدخل في إيقاع العمل. ولقد بدأت المناقشات بالفعل فيما يتعلق بإمكانية توسيع جدول الأعمال ليشمل

بلدانا جديدة. ويحدوني الأمل في أن تثري كل هذه الأفكار مناقشات المجلس، فضلا عن مناقشات الأجهزة الرئيسية الأخرى، وأن تعبر عن شهية للعمل، وهو أمر أراه مهما.

إن مسألة توسيع جدول أعمال اللجنة ترتبط ارتباطا عضويا بمسألة تعزيز اللجنة. ونأمل أن تطور اللجنة أنشطتها وأن تقدم للمجلس آراءها بشأن حالات جديدة، كلما اقتضت الحاجة، وأن تكون لدى اللجنة القدرة على فعل ذلك. وفي كل الحالات، لا يوجد حل واحد، وهذا ما أظهرته حالتا بوروندي وسيراليون. وسيواصل المجلس بحث هذه المسألة، ولا شك لديَّ في أن المجلس سيحظى بعلاقة عمل شفافة وفعالة مع رئيس اللجنة، السفير تاكاسو.

في الختام، أود أن اشدد على أن الغرض من إنشاء لجنة بناء السلام يذهب إلى أبعد من مجرد إنشاء بيروقراطية. إن الغرض هو ضمان استجابة ملائمة ومنسقة من المجتمع الدولي لحالات ما بعد انتهاء الصراع، وضمان العودة الدائمة إلى السلام. ويجب أن نضمن للجنة أن تظل آلية مرنة ومستجيبة، تجمع كل الأطراف الفاعلة وأعمالها على خارطة طريق واحدة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، التزم رؤساء الدول أو الحكومات بمساعدة البلدان الأشد تضررا من الأزمات على تخفيف حدة فقرها المدقع. واليوم، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اليوم العالمي للتغلب على الفقر المدقع، يجب أن نجدد ذلك الالتزام، كما أفعل أنا باسم فرنسا.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إجراء هذه المناقشة. يرى بلدي أن البناء الأفضل للسلام هو في صميم عمل مجلس الأمن. إن بناء السلام يعني ترسيخ السلام في البلدان المتضررة من الصراعات وبناء بلدان ناجحة. وهو يعني منع الحروب من الاندلاع مرة أخرى. وبناء السلام هو أفضل تعبير عن العلاقة المتبادلة بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، التي هي في صميم مقاصد الأمم المتحدة.

ولهذا السبب كانت لجنة بناء السلام إنجازا هاما في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وهو السبب في أن الكثير من الآمال معلقة على نجاحها. وبعد عام واحد من بدء أعمالها الجوهرية، فإن هذه لحظة جيدة للتأمل في مدى ما وصلنا إليه والكيفية التي يمكننا بها أن نبني من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها.

أود أولا أن أثني على عمل زميلنا الأنغولي في رئاسته للجنة بناء السلام في عامها الأول وعلى المساهمة التي قدمها نائبا الرئيس. وأرحب ترحيبا حارا جدا بزميلنا الياباني بصفته الرئيس الجديد للجنة. لقد بُذل قدر كبير من الوقت والجهد في إنشاء اللجنة وفي الأعمال الأولى المتعلقة ببوروندي وسيراليون. ونحن ممتنون للنرويج وهولندا على القيادة الممتازة التي أظهراها في الأعمال المخصصة لكلا البلدين.

وأود أن أردد تأكيد الآخرين على أن القيمة الحقيقية للجنة بناء السلام ستكون في الحالات التي تتمكن فيها من إضافة قيمة إلى أعمال المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ونعتقد أنه باستطاعة لجنة بناء السلام أن توفر منتديا يمكن فيه للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان على تخطي العوائق التي تحول دون بناء السلام وتحقيق الاتساق والمواءمة لجهود المجتمع الدولي في البلد المعني.

إننا بحاجة إلى الاستمرار في تحقيق تفاعل أوثق وأكثر تركيزا بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وينبغي أن لا تهيمن الإجراءات على عمل اللجنة. فهي يجب أن تكون متيقظة للتحديات التي نواجهها وأن تقدم المشورة إلى مجلس الأمن وشركاء آخرين بشأن القضايا الحرجة التي يتوجب معالجتها.

لـدي اقتراحـان متواضـعان وعمليـان لتطـوير هـذه الروابط.

أولا، نعتقد أنه ينبغي أن يكـون هنـاك تفاعـل مـستمر بين رئاسة مجلس الأمن ورئيس لجنة بناء السلام. ويمكـن أن يشمل ذلك مناقشة أفضل كيفية لمواءمة برامج عمل الهيئتين ومناقشة أفضل كيفية للتمكن من إبلاغ المجلس بمدى قـدرة اللجنة على القيام بأعمال جديدة – وصياغة مشورتها لمجلس الأمن بشأن مسائل قطرية محددة.

ثانيـا، أعتقـد أن هنـاك دورا يـضطلع بـه مجلس الأمـن ذاتـه في طلـب المـشورة مـن لجنـة بنـاء الـسلام بـشأن مـسائل محددة في مـا يتعلـق بالبلـدان المدرجـة في جـدول أعمـال كلتـا الهيئتين – على سبيل المثال، ردا على الحوادث الـتي تقـع على أرض الواقع. وينبغي أن تكـون هـذه علاقـة ذات اتجـاهين مـع تقـسيم واضـح للعمـل، باضـطلاع لجنـة بنـاء الـسلام بأعمالهـا المفـصلة بـشأن مـسائل بنـاء الـسلام وتقـديم المـشورة، وبأخـذ مجلس الأمن تلك المشورة بعين الاعتبار في أعماله.

ويـشمل جـزء أساسـي مـن العلاقـات الواسـعة للجنـة بناء السلام جميع الأجهـزة ذات الـصلة للأمـم المتحـدة وهـي: مجلــس الأمــن، والجمعيــة العامــة، والمجلــس الاقتــصادي والاجتماعي، وهي جميعـا أجهـزة هامـة. وقـد اعتـرف الـسفير تاكاسـو بـذلك، وأنـا أرحـب بـالتركيز الـذي أولاه للنـهوض بالعلاقـات بـين لجنـة بنـاء الـسلام والمؤسـسات الماليـة الدوليـة. وذلك أيضا سيكون أمرا رئيسيا.

ومـن الواضـح أنـه ينبغـي للجنـة بنـاء الـسلام أن تبقـى ثابتـة؛ ويـتعين علـى جـدول أعمالهـا أن يتطـور. وفي النظـر إلى البلـدان الجديـدة الـتي سـتدرجها اللجنـة في جـدول أعمالهـا، سيكون من المهم النظر في النتائج المترتبة على قـدرات اللجنـة وعلى مكتب دعم بناء السلام. وبالتوازي، نود مـن لجنـة بنـاء الـسلام أن تجـري في القريـب العاجـل تقييمـا للمجـالات الـتي تعتقـد أنهـا يمكـن أن تـضيف فيهـا قيمـة وللتجـارب والمـوارد المطلوبة من أعضاء اللجنة ومن أماكن أخرى.

كمـا نتطلـع إلى مكتـب دعـم بنـاء الـسلام ليـضطلع بـدور استباقي أكـبر. فعلـى سـبيل المثـال، يمكـن للمكتـب أن يساعد الأفرقة القطرية للأمـم المتحـدة بتحليـل بنـاء الـسلام أو بتقـديم أفـضل الممارسـات، ويمكنـه أن يـساعد في تـشكيل أنشطة لجنة بناء السلام. وبشكل جوهري، فـإن مكتـب دعـم بناء السلام ينبغي أن يصبح محور أنشطة الأمـم المتحـدة بـشأن مسائل بناء السلام.

وخلال العام الثاني للجنة بناء الـسلام، نتطلـع إلى أن تـبني اللجنـة علـى الإنجـازات الهامـة الـتي أحرزتهـا في أشـهرها الــ ١٢ الأولى، بــدعم المجلــس ودعمــا للمجلــس، وإلى أن تـتمكن اللجنـة مـن إظهـار قيمـة مـضافة حقيقـة للمؤسـسات الأخرى للأمم المتحدة.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزيـة): أود أن أهنئكم، سيدي الـرئيس، علـى تنظـيم هـذه المناقـشة الهامـة للنظر في التقرير الافتتاحي للجنة بنـاء الـسلام (S/2007/458). كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الـسفير يوكيـو تاكاسـو على انتخابه رئيسا للجنة التنظيمية ولأتمنى لـه كـل النجـاح في مساعيه في المستقبل. وبطبيعة الحال، نقدم الشكر لسلفه على العمل الذي أنجزه.

وتم تشكيل لجنة بناء الـسلام مـع توقعـات عاليـة بأنهـا ستعالج المهمة الصعبة المتمثلة في ضمان التعمير وإعادة التأهيـل بعد انتـهاء الـصراع. ومـع الاعتـراف الـذي أعطـي لحقيقـة أن التنميـة والـسلام والأمـن وحقـوق الإنـسان أمـور يـؤازر كـل منـها الآخـر، فـإن اللجنـة وضـعت في موقـف يمكنـها مـن أن توفر لأصحاب المصلحة المحليين والـوطنيين والـدوليين في بنـاء السلام منتـدى تنـسيقيا يعـزز فيـه كـل واحـد منـهم عملـه مـع الآخر ومع الأمم المتحدة.

وفي الواقع، فإن أحد أوجه قوة لجنة بناء السلام يتمثل في أنه يمكنها أن تجمع جميع أصحاب المصلحة السياسيين والعسكريين والإنمائيين الرئيسيين وأن عضويتها يمكن أن تتفاوت، رهنا بالبلد قيد النظر. وفي ذلك الصدد، لا بد من مواصلة الجهود لتعزيز طرائق زيادة التعاون ومبادئه، فضلا عن العلاقة بين الهيئات المشاركة المختلفة، بما في ذلك مجلس الأمن. كما ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل العمل بشأن أفضل كيفية للتعامل مع المجتمع المدني.

كما أن اللجنة، بمساندة الصندوق الدائم لبناء السلام، مجهزة بشكل جيد لحشد الموارد الدولية والالتزام المستمر من الشركاء المانحين، وهو أمر ضروري للدعم الفعال للعمل المتزايد الذي تضطلع به اللجنة في الميدان. ولكن الصندوق ليس مصمما لتمويل الاحتياجات الطويلة الأجل لبناء السلام، وبدلا من ذلك، فهو مصمم لسد الفجوات في التمويل في المراحل المبكرة لعملية الانتعاش.

والركيزة الثالثة، وهو مكتب بناء السلام، تقدم دعما فعالا للجنة بناء السلام في الاضطلاع بعملها الهام، في الميدان والمقر على حد السواء. وفي ما يتعلق بالجهود المستمرة لتعزيز القدرات المؤسسية للمنظمة – وفي ذلك الصدد، أقصد إعادة هيكلة الأمانة العامة وإصلاحها – لا بد أن نكفل وضع مكتب دعم السلام في إطار هيكل الأمانة العامة بطريقة تمكن المكتب من الاستجابة الفعالة للمطالب الملقاة على عاتقه.

وبعد أكثر من عام بقليل على إنشاء لجنة بناء السلام، فإن رد فعلها على تشغيلها ظل إيجابيا بشكل عام. ووفدي، بدوره، يعتقد أن اللجنة آخذة في أن تصبح بشكل مستمر قوة استباقية في إطار مجتمع بناء السلام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توصلت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام إلى اتفاق بشأن مشاركة المؤسسات المانحة الرئيسية، التي تنخرط انخراطا كاملا مع حكومتي بوروندي وسيراليون، وزادت إلى أقصى حد مشاركة الأطراف في الميدان، بما في ذلك السلطات الوطنية والأفرقة القطرية للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. كما أن اللجنة تمكنت من اعتماد خطط للعمل في بوروندي وسيراليون. وحددت اللجنة المجالات ذات الأولوية الهامة للغاية لتوطيد السلام في البلدين وأطلقت عملية لوضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام.

والأمر البالغ الأهمية هو مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي لهذين البلدين بغية مساعدتهما على المضي في الطريق المفضي إلى إحلال السلام. وسيتمثل جزء هام من هذا الجهد في وضع نقاط مرجعية وآليات للرصد بغية تقييم المخاطر على عملية السلام في البلدين. كما أن هذه الأمور لازمة لاستعراض المشاركة القطرية ولرصد عملية التنفيذ.

ولا بد أن يكون الهدف الشامل لبناء السلام هو تعزيز قدرات المجتمعات على إدارة الصراع بدون وقوع أعمال عنف. ولا بد أن تشمل الأولويات الطويلة الأجل بناء المؤسسات الوطنية، بما في ذلك قطاع الأمن؛ وتهيئة بيئة سياسية شاملة للجميع؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان؛ وتشجيع النمو الاقتصادي المستمر التي يؤدي إلى تخفيض حدة التوترات الاجتماعية.

إن الملكية الوطنية لاستراتيجيات الانتعاش أمر أساسي. وتتطلب تعقيدات الصراعات الحالية وتعقيدات جهودنا لبناء السلام التعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الوطنية بغية تحديد أهدافها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. والأمر الأهم في أعمال اللجنة هو إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع.

وأيد وفدي تأييدا قويا الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في إطار الأمم المتحدة، وهو يتألف من الانطلاق من الدروس المستفادة وأن تصبح اللجنة مستودع المشورة بشأن مسائل بناء السلام. ونرحب بإنشاء الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي يشمل مشاركة واسعة من جميع أعضاء اللجنة.

ولا يوجد أي نقص في البلدان التي بحاجة إلى المساعدة لتقف على أقدامها. ويمكن للجنة أن تبدأ النظر في الإضافة المحتملة لأي بلد أو بلدان إلى جدول أعمالها، ضمن قيود يمكن التحكم فيها.

وهناك اهتمام حقيقي بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بلجنة بناء السلام وبالعمل الذي يمكن أن تقوم به لاجتذاب الدول الضعيفة إلى التيار الرئيسي للديمقراطية والتنمية. والأمر الذي يتسم بأهمية كبيرة هو أن تظهر اللجنة إحراز نتائج، بحيث يمكن أن يصبح للمانحين والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى المشاركة في العملية أساسا قويا لمواصلة تعزيز مشاركتها ولتقديم المزيد من الدعم. وفي ذلك السياق، على مجلس الأمن أن يعمل بشدة على إنجاح اللجنة بالمشاركة الفعالة والبناءة في أعمالها.

وفي الختام، فإن سلوفاكيا تشارك الشعور بخيبة الأمل التي أعرب عنها ممثل إيطاليا لأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن السماح للدول الأخرى الهامة الأعضاء في الأمم المتحدة بأخذ الكلمة في هذه المناقشة – وخاصة، البرتغال، بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي؛ والسلفادور، بوصفها نائب رئيس لجنة بناء السلام ورئيس الفريق العامل المعني بالدروس والمستفادة؛ وجامايكا، بوصفها منسق حركة عدم الانحياز.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن بلجيكا تولي أهمية كبيرة للجنة بناء السلام. وبشكل عام، نعتقد أنه يمكننا أن نرحب بالعمل الذي أنجز خلال العام الأول لوجود اللجنة.

وفي البداية، يود وفدي أن يشير إلى الطابع المتعدد الأبعاد للجنة بناء السلام. فهي جهاز يقع في مفترق طرق المسائل المتصلة بمفاهيم مثل الأمن وإعادة التأهيل والتعمير والتنمية.

وفضلا عن ذلك، فإن ذلك يوضح منشأها ذا الشقين وهما بالتحديد، مجلس الأمن والجمعية العامة. وهذا الطابع المتعدد الأبعاد ينعكس في ما هو بالدرجة الأولى مهمة لجنة بناء السلام ألا وهي: تشجيع اتخاذ نهج متكامل يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول الضعيفة والمخاطر المحتملة للانتكاس.

ومن خلال هذا النهج المتكامل، يمكن للجنة بناء السلام أن تمهد الطريق للتعاون من أجل التنمية الكلاسيكية بالتعامل مع المسائل الصعبة والدقيقة ذات الصلة بالسياسات، والمصالحة الوطنية، ووضع الدستور، والعمليات الانتخابية، وإنشاء وتعزيز المؤسسات، والأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإعمار، والقضاء، وسيادة القانون والعدالة في الفترة الانتقالية، ولكن بتصديها أيضا، في جملة أمور، للخلافات بشأن عودة اللاجئين أو سبل الاتصال بوسائل الإعلام أو تشغيل الشباب أو ملكية الأراضي. ومن المهم للجنة بناء السلام أن تحدد في هذه القطاعات المخاطر التي تهدد بناء السلام ووسائل مواجهتها.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بالعمل الذي تم إنجازه في الاجتماعات القطرية الخاصة بكل من سيراليون وبوروندي. ونرحب بغلبة المناقشات الموضوعية على الإجرائية. وبصفة عامة، تم إدماج مختلف الأبعاد التي سلف ذكرها بشكل ملائم في استراتيجيات بناء السلام لهذين البلدين.

غير أن من المهم أن نكفل عدم اعتبار الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام إطارا للتنمية التكميلية أو بديلا عن الاستراتيجيات الموجودة أو منافسا لها.

وينبغي القيام بالمتابعة التنفيذية لتوصيات اللجنة على أساس المعايير من خلال آليات الرصد التي لم يتم بعد تحديد تفاصيلها. ولكن لجنة بناء السلام لا ينبغي أن تنحصر في آلية شديدة الجمود. ولكي تظل متسمة بالمرونة، يجب أن تكون لها القدرة في الأوان المناسب على تقديم توصيات مرتبطة بالتنمية في الميدان، كما كان الحال لحسن الحظ مع بوروندي في الآونة الأخيرة.

ويرى وفدي أن لجنة بناء السلام الآن في موقف يسمح لها بإدراج بلدان أخرى. وبموجب القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، لمجلس الأمن دور رئيسي يؤديه، بالتشاور بطبيعة الحال مع لجنة بناء السلام. ويجب ألا يقتصر المجلس على مناقشة اختيار البلدان التي يمكن أن تستفيد على الوجه الملائم من العمل مع لجنة بناء السلام وأن ينظر في المزايا الخاصة بكل ملف على حدة.

ومن المهم أيضا للمجلس أن يبين، إن أمكن ذلك وعند الاقتضاء، تحديدا ما ينتظره من لجنة بناء السلام عندما يعتزم إحالة ملف بلد جديد إلى اللجنة. ومن ناحية أخرى، يجب أن يفهم العضو المرشح جيدا طابع لجنة بناء السلام وما يعدّ انتظاره منها أمرا مشروعا. وفي ضوء ذلك، قد نتساءل عما لو كان من الضروري للجنة بناء السلام أن تضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام لكل بلد من البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ويمكن تخيل أن بعض النُهج سيتم إدماجها بالتأكيد في حالة بعض البلدان، ولكنها ستستهدف تحديدا الاحتياجات والحالات التي يمكن فيها للجنة بناء السلام أن تقدم قيمة إضافية واضحة إلى الجهود التي تبذلها البلدان المعنية.

والتوقعات من لجنة بناء السلام كبيرة ولها ما يبررها. غير أن اللجنة ليست جهازا تنفيذيا بل استشاريا. وهدفها هو ممارسة تأثير فعال في الميدان بالعمل، من خلال تقديم المشورة والآراء الحكيمة، على أن تمد مختلف الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف يد المساعدة للحكومات المعنية في التصدي على أفضل وجه لتحديات السلام الهش.

ومن مصادر الارتباك، ومن واجبنا أن نجاسر بقوله، أن لدينا اليوم أيضا صندوقا لبناء السلام، ودوره ليس أن يحل محل المانحين التقليديين، بل أن يقدم التمويل لسد الفجوات الحرجة أو العمل بمثابة صندوق حفاز. وفي حالتي بوروندي وسيراليون على وجه التحديد، هناك خلط إضافي لأن ولاية المكتبين اللذين أنشأهما مجلس الأمن في هذين البلدين ذات جانب قوي متصل ببناء السلام. غير أن هذين المكتبين يعتمدان على إدارة عمليات حفظ السلام وليس على مكتب دعم السلام. ومن الضروري إيضاح الدور الذي ستؤديه هذه المكاتب في المستقبل في سياق عمل لجنة بناء السلام بالتحديد.

ولدى بلجيكا ثقة بأن أعمال لجنة بناء السلام ستبلغ عاجلا وتيرة منتظمة. ويرى وفدي أن من المهم لنا أن تكون لدينا أهداف بعيدة المدى، على أن تكون واقعية في الوقت ذاته، وسيكون ذلك بالفعل هو مفتاح نجاح اللجنة.

وختاما، أود أن أشكر مكتب الدعم برئاسة الأمينة العامة المساعدة كارولين ماكاسكي على العمل الذي قامت به، وأن أعرب عن ثقتنا الكاملة في رئاسة السفير تاكاسو، ممثل اليابان، وبالطبع أن أشكر زميلنا ممثل أنغولا، السفير غاسبار مارتينز، على توجيهه لجنة بناء السلام في مسارها الصحيح.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): شكرا لكم يا سيدي الرئيس على عقدكم هذه الجلسة. واسمحوا لي قبل

كل شيء بأن أرحب بالسفير تاكاسو وأن أتقدم له بالشكر على عرضه التفصيلي وأن أؤكد مجددا تأييد وفدي له رئيسا للجنة بناء السلام.

واليوم ندرس كلا من الشكل والمضمون اللذين تتخذهما أعمال لجنة بناء السلام في قيامها بالولاية التي أناطها بها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وبوصفنا أعضاء في اللجنة، شهدنا العمل المضني الذي تضطلع به وثمار العام الأول من عملها. وفي هذا السياق، نرى من المهم أن نعرب عن تقديرنا لأهمية العمل الذي أنجزه أول رئيس للجنة التنظيمية، السفير غاسبار مارتينز، ممثل أنغولا، ونائبا الرئيس للاجتماعات القطرية لبوروندي وسيراليون، السفير جون لوفالد، ممثل النرويج، والسفير فرانك ماجور، ممثل مملكة هولندا، فضلا عن نائبة رئيس فريق الدروس المستفادة، السفيرة كارمن ماريا غالاردو هيرنانديس، ممثلة السلفادور، وللدعم الذي تقدمه السيدة كارولين ماكاسكي وفريقها. ونود أن نشكر كلا منهم على إسهامه الممتاز.

وتشيد بنما بالدور الذي أدته اللجنة خلال المراحل الأولى لإعداد استجابات منسقة ومتماسكة ومتكاملة للمخاطر التي تتهدد بناء السلام، وخاصة في حالتي بوروندي وسيراليون على وجه التحديد. ولا بد من الاعتراف بأن اللجنة أيضا بذلت جهودا لضمان مشاركة المجتمع المدني والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أسهم ذلك على نحو إيجابي في إعداد المعايير التنفيذية لأعمال اللجنة.

وبالرغم من هذه الإنجازات، ثمة كثير من التحديات الماثلة أمام هذه الهيئة في دورتها الثانية. ولكي نضمن أن لها تأثيرا فعليا وباقيا في الميدان، سوف يتعين على اللجنة أن تعيد تحديد أساليب عملها لكي تكفل استدامتها. ويلزم أن تكفل وجود مؤشرات عملية لقياس تطبيق الاستراتيجيات المتكاملة. ويلزم كذلك أن تزيد مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أعمالها.

ومن الواضح أن إدراج اللجنة مزيدا من البلدان في جدول أعمالها يمكن أن يكون مفيدا، على أن تأخذ بعين الاعتبار قدراتها والدروس المستفادة من الحالتين الرائدتين ولكنها يلزم أن تحدد المعايير الملائمة لهذه العملية، وتضمن استعداد أي بلد يقع عليه الاختيار للإفادة من أعمال اللجنة. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تأييدي لما قاله ممثل إندونيسيا، وأعتقد أن ملاحظاته كانت واضحة ودقيقة وذات صلة للغاية.

ومن الواضح أن أعمال اللجنة لها سمة عاجلة وينبغي النظر إليها على هذا النحو. وتحقيقا لذلك يلزمنا وضع استراتيجية للاتصالات والمعلومات تكفل إلمام الجميع برسالتها وإنجازاتها.

وتقع مسؤولية ضمان النجاح للجنة على عاتق المنظمة بأسرها. ويلزم أن يقرر مجلس الأمن، بالإضافة إلى اللجنة، المعايير والآليات اللازمة تجنبا للازدواجية وضمانا لتكامل الجهود المبذولة في البلدان المدرجة في جداول الأعمال. ذلك سيكون خطوة هامة في مضاعفة جهودنا أثناء الدورة الثانية لكفالة أن تتمكن البلدان التي تنظر فيها اللجنة من تحقيق السلام والتنمية المستدامة المسؤولة اجتماعيا.

أخيرا، اسمحوا لي أن أدلي بملاحظة وجيزة عن اجتماعنا اليوم. أفهم أن الهدف الرئيسي لاجتماع اليوم كان تلقي تقرير من لجنة بناء السلام يسمح لمجلس الأمن بمواصلة العمل في السنة القادمة. وأشاطر ممثلي إيطاليا وسلوفينيا رأيهما بأنه كان من الأفضل السماح لكل الأشخاص المرتبطين مباشرة بعمل اللجنة أو المهتمين به بأن يتكلموا أمامنا. وأود أن أشير على وجه التحديد إلى الرغبة في القيام

بذلك التي أعرب عنها السفير غياردو هرنانديس، وكذلك الرغبة المتجلية في القيام بذلك المعرب عنها من قبل حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي. كما أعتقد أنه كان من الأفضل الاستماع إلى أولئك الأشخاص قبل أن يدلي أعضاء مجلس الأمن بآرائهم بشأن هذه المسائل.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نؤمن بأن من الأهمية بمكان أن يناقش مجلس الأمن تقرير لجنة بناء السلام. وجنوب أفريقيا كانت ستعلن تأييدها للبيان الذي كان سيدلي به الممثل الموقر لجامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ويؤسفها أنه لن يتمكن من المشاركة في هذه المناقشة.

نود أن نشكر رئيس اللجنة التنظيمية الأولى للّجنة بناء السلام، السفير اسماعيل أبرأو غسبار مارتنس، الممثل الدائم لأنغولا. كما نود أن نعرب عن امتناننا للمساهمة التي قدمها رئيسا التشكيلة المحددة البلد، السفير الهولندي فرانك ميور، بشأن سيراليون، والسفير النرويجي يوهان لوفلد، بشأن بوروندي. إن الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، برئاسة السفير غياردو هرنانديس، سفير السلفادور، بدأ بدوره عملا هاما جدا يمكن للمجلس أن يستفيد منه. إن عملهم جميعا حقق تغييرا نحو الأحسن في حياة الناس في البلدين الأفريقيين، اللذين خرجا قبل فترة قصيرة جدا من الصراع.

إننا نؤمن بأن اللجنة ستحقق نجاحات أكبر مما حققته حتى الآن، تحت قيادة سفير اليابان يوكيو تكاسو، الرئيس المنتخب حديثا للّجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

إن اللجنة، في سنتها الأولى تحت القيادة الممتازة لأنغولا، تمكنت من مزاولة العمل في إطار مرن بقصد تطوير علاقات عمل مع كل شركائها المتنوعين وأعضائها. وفي ذلك السياق، اعتمدت اللجنة نظامها الداخلي المؤقت؛ ومبادئ إرشادية مؤقتة حول مشاركة المجتمع المدني؛ وصيغة محددة بحسب البلد للنظر في قضيتي بوروندي وسيراليون. كما استُهلت عمليات لرسم استراتيجيات متكاملة لبناء السلام.

ومما يتسم بالأهمية أن تواصل اللجنة تلقي التوجيه من الدول الأعضاء. وفي ذلك السياق يجب أن تصبح اللجنة التنظيمية مركز الوصل بين كل أنشطة اللجنة وقراراتها، كما يجب تقوية دورها المحوري. وبعبارة أخرى، إننا نؤمن بأن اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام يجب أن تكون سيدة إجراءاتها.

في السنة المقبلة، تحت القيادة المقتدرة لليابان، يجب على لجنة بناء السلام أن تعمل في سبيل أن تثمر جهودها عن نتائج عملية وملموسة بقدر أكبر لتعزيز مساعي توطيد السلام. إن نجاح اللجنة سيقاس بقدرتها على إحداث تغيير حقيقي في الميدان، بعيدا عن نيويورك، في أماكن مثل فريتاون وبوجمبورا وفيما وراءهما.

إن النجاح النهائي لعمل اللجنة يكمن في تحويل كل خططها وسياساتها إلى إجراءات ملموسة. وإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه اللجنة هو تعظيم تأثيرها في الميدان بتوافق كامل مع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالحكومات الوطنية وبالتعاون معها.

وفيما يتعلق بالتملك الوطني، يجب أن نكفل حصول البلدان الخارجة من الصراع على الملكية الكاملة لعمليات بناء السلام لمنفعة سكانها جميعا. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن البلدان المعنية يجب أن يسمح لها بالتملك الوطني الأصيل في تعريف الأولويات لبناء السلام. وعلاوة على ذلك، وبينما لا يوجد خلاف على أن دور اللجنة دور استشاري فحسب، فإنها يجب أن تكون مستعدة للإصغاء لأولويات

وحاجات ووجهات نظر البلد قيد النظر. فالزبائن الأوائل للجنة سيكونون البلدان الخارجة من الصراع.

إن صندوق بناء السلام تأسس لغرض محدد هو المساعدة في تيسير أنشطة بناء السلام. وفي هذا السياق كان من المتوخى أن يكون الصندوق عاملا حفازا لاجتذاب المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد التي تمس الحاجة إليها، لا سيما في الأوقات التي يكون الأمل فيها في تحقيق النجاح صوب الانتعاش طفيفا. لذلك السبب نأمل توفر قدر من الوضوح حول دور صندوق بناء السلام.

إن المشاريع ذات الأثر السريع وتحويل موارد كافية يمكن التنبؤ بها إلى بلد خارج من الصراع أمر يتسم بأهمية حاسمة لكفالة الاستقرار والتنمية في الميدان. لذلك السبب، ينبغي للدعم القيِّم جدا المقدم من مجتمع المانحين في أنشطة اللجنة أن يعزَّز ويحسن إذا أريد لنا أن ننجح في تحقيق السلام والأمن والتنمية، لا سيما في مراحل ما بعد الصراع المبكرة.

ولكن ينبغي توضيح أن صندوق بناء السلام لا يجوز ولا ينبغي أن يحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية الاعتيادية. والسبب البسيط لذلك هو أن صندوق بناء السلام لن يتمكن أبدا من استحصال مساهمات كافية لمنافسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا حتى البنك الدولي. إن دوره ببساطة هو بناء جسر وتوفير عامل حفاز لاجتذاب المعونة الإنمائية الطويلة الأمد وتوجيهها إلى البلدان الخارجة من الصراع.

لجنة بناء السلام تحتاج أيضا إلى تقوية علاقاتها مع الهيئات والمؤسسات ذات الصلة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن الاتحاد الأفريقي ما زال يضطلع بدوره في ميدان بناء السلام، بما في ذلك عن طريق إقرار سياسة للتعمير والتنمية فيما بعد الصراع. ولذلك السبب يحدونا الأمل في أن تتمكن لجنة بناء السلام في السنة المقبلة من تعزيز تعاونها مع الهيئات دون الإقليمية في القارة الأفريقية. إن الاتحاد الأفريقي وجماعاته الاقتصادية الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الإفريقي، يضطلعون بدور معين في جهود بناء السلام. وإن قدرة لجنة بناء السلام على التنسيق مع تلك الهيئات ستسفر بالتأكيد عن تحسين حياة السكان في الميدان.

أخيرا، تابع وفدي مع الاهتمام المناقشة الجارية حول ما إذا كان ينبغي وضع ما يسمى بمعايير إدراج البلدان لعرضها على اللجنة. إننا نؤمن بأن معايير إدراج البلدان في جدول أعمال اللجنة موجودة بالفعل في القرارات التي أسست تلك الهيئة. وكل ما يسمى بالمعايير الإضافية ستترتب عليه نتائج غير مرغوب فيها من حيث التدخل في كل كبيرة وصغيرة من عمل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. وفي ذلك السياق، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا قويا طلب حكومة غينيا - بيساو بإدراجها في جدول أعمال اللجنة.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة على شكل مناقشة مفتوحة للنظر للمرة الأولى في التقرير السنوي للجنة بناء السلام، وهي فرصة هامة لاستعراض نشاط اللجنة ومناقشة أفضل السبل لدعمها. وأرحب بالسفير يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان، ورئيس اللجنة، وأشكره على بيانه. كما أشكر الرئيس السابق للجنة، السفير مارتنز غاسبار إسماعيل، الممثل الدائم لأنغولا، على الجهود التي قام بها أثناء ترؤسه لعمل اللجنة.

منذ الدورة الأولى للجنة بناء السلام، حققت اللجنة الكثير من الإنجازات المحمودة سواء على صعيد المسائل الإجرائية والتنظيمية مثل اعتماد النظام الداخلي المؤقت، أو على صعيد المسائل المنهجية مثل الاتفاق على الورقة المفاهيمية التي توفر الإطار اللازم لوضع استراتيجية متكاملة

لبناء السلام. ولا يقل أهمية عن ذلك النتائج الملموسة التي حققتها اللجنة في إطار بناء السلام على أرض الواقع في كل من البلدين قيد نظرها، وهما بوروندي وسيراليون، حيث تطرقت اللجنة إلى آفاق جديدة في محاولة لإضافة مزيد من الترابط والتأثير إلى نهج المجتمع الدولي المتعلق ببناء السلام.

ولقد أثبتت اللجنة أن فعاليتها في بناء السلام تتجاوز تقديم الدعم المالي للبلدان الخارجة من الصراع، بل تمتد إلى مجالات أخرى عديدة، وذلك في إطار تحقيق رؤية النهج المتكامل في بناء السلام الذي شُكلت اللجنة على أساسه. وفي الوقت الذي يدرك الجميع أن لجنة بناء السلام ليست وكالة مانحة، فقد أثبتت منذ بداية عملها كونها عاملا فاعلا في حشد الدعم المالي من الجهات المانحة.

وإلى جانب ذلك، شهد العام الأول من عمر آلية بناء السلام، التي انبثقت عن القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، تفعيل كل من مكتب دعم بناء السلام ضمن الأمانة العامة وصندوق بناء السلام الذي بدأ بالحصول على المنح وبدأ بتقديم التمويل لعدد من المشاريع.

ولا شك أن ذلك التقدم أمر مشجع، ولكن وفقا لتقرير لجنة بناء السلام، ما زال هناك عدد من التحديات التي تواجه اللجنة. ويتوجب على اللجنة في دورتها الجديدة أن تستمر في تطوير أساليب عملها وزيادة أهمية الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام ووضع آليات للتتبع والرصد لقياس مدى النجاح في إنجاز الاستراتيجية. وسيكون من المفيد مواصلة إقامة التوازن بين عمل اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة نظرا للطابع التكاملي بينهما. ومن ناحية أخرى، يجب مواصلة النظر في تحسين التنسيق بين اللجنة وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام.

ولكي تنجح اللجنة في تحقيق أهدافها، يجب أن تتمتع البلدان الخارجة من الصراع قيد النظر في الاجتماعات القطرية المخصصة بالملكية الكاملة لعملية بناء السلام لصالح شعوبها. ومن الضروري الاتفاق بين اللجنة وحكومات تلك البلدان على كيفية المضي قدما في أنشطة بناء السلام.

وبموجب قرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، فإن ولاية اللجنة تنص على التشاور مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، حيث أن تلك الجهات تؤدي أدوارا هامة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وعليه، فإننا نرحب باعتماد اللجنة التنظيمية للمبادئ التوجيهية التي تكفل المشاركة الفعلية والمنتجة لتلك الجهات، ونأمل أن تستمر مراجعة وتحسين هذه المبادئ. كما أن ولاية اللجنة تتضمن مشاركة الجهات ذات الصلة من أصحاب المصلحة في أعمال اللجنة. وفي هذا السياق، فإننا نثني على قرار اللجنة التنظيمية تقديم دعوات دائمة إلى الجهات المانحة المؤسسية للمشاركة في جميع اجتماعات لجنة بناء السلام.

لقد قررت القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ تأسيس لجنة بناء السلام كهيئة استشارية مشتركة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلى هذا الأساس، لا بد للجنة أن تعمل في إطار الولاية الممنوحة لها من قبل هاتين الهيئتين. ويظهر جليا من الاجتماع الذي عقدته الجمعية العامة مؤخرا للنظر في التقرير السنوي للجنة بناء السلام الاهتمام الكبير الذي توليه الجمعية لعمل هذه اللجنة. وبوجه عام، لا بد من التنسيق الوثيق بين اللجنة والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبعد النجاح المبدئي في أول بلدين قيد نظر اللجنة، فإنه من الطبيعي النظر أثناء المراحل القادمة من عمل اللجنة في استفادة المزيد من الدول من خدماتها. وعند النظر في الدول المرشحة لذلك، يجب إيلاء الاعتبار اللازم لاختلاف الظروف، وبالتالي اختلاف الأسلوب الذي تدار به عملية بناء السلام من بلد إلى آخر، وإيلاء الاعتبار أيضا

لمدى الإمكانية المتوقعة لاستفادة البلد المعني في حالة إدراجه على جدول أعمال اللجنة.

أخيرا، فإننا نثني على الجهود الفعالة التي بذلها رئيس اللجنة التنظيمية أثناء دورتها الأولى، السفير مارتنز، ونائبي الرئيس ورئيسي التشكيلتين القطريتين المخصصتين. كما لا يفوتنا أن نشيد بمكتب دعم بناء السلام، برئاسة الأمين العام المساعد، السيدة ماكسكي، وأن نثني على الأعمال الجمة التي اضطلع بها لتنفيذ المهام الموكلة إليه.

السيدة ولكوت (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تؤمن الولايات المتحدة إيماناً قوياً بأهمية أن تكون لجنة بناء السلام ناجحة. ونرحب بالتقرير الذي قدمه السفير تاكاسو اليوم.

إن منع الارتداد إلى العنف في دول ما بعد الصراع من خلال بناء سلام مستدام هو في مصلحة أعضاء المجتمع الدولي كافة. ونحن نرحب بالإنجازات التي حققتها لجنة بناء السلام في الأيام الأولى الصعبة لإنشاء مؤسسة جديدة. وهذه هي الخطوات الأولى باتجاه إيجاد هياكل منسقة لبناء السلام تعود بنتائج ملموسة ومستدامة. ونرى أن لجنة بناء السلام يمكن لها أن تقوم بدور رئيسي في هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وجهود هذه اللجنة في وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام لأول البلدان قيد نظرها، سيراليون وبوروندي، تعتبر ممارسة مهمة للنهوض بحوار أفضل بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني والمجتمع الدولي والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. ونتطلع إلى رؤية هذه الاستراتيجيات وقد ترجمت إلى برامج ملموسة ومؤسسات تخدم شعبي البلدين وترسي أساساً لمجتمعات صحية ومسالمة في كل منهما.

ويمكن لآليات المتابعة والرصد لبناء سلام متكامل في البلدان قيد نظر هذه اللجنة أن تساعد في تحديد الثغرات بدقة وتسمح بتعبئة الموارد على نحو أكثر فعالية لغرض تحقيق السلام المستدام.

إننا نؤيد إعداد سجل بالخبراء الذين يمكن لهم أن يساعدوا لجنة بناء السلام انطلاقاً من المبادرات القائمة. وخبراؤنا في مجال بناء السلام بمكتب منسق الإعمار وتثبيت الاستقرار مستعدون للتعاون مع اللجنة بالتنسيق مع جهود المكاتب ذات الصلة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

والولايات المتحدة لم تسهم بعد في صندوق بناء السلام، ولكننا بصدد تقييم أداء الصندوق، بناء على أول عام لتشغيله. ونحث الأمين العام على النظر في الإذن بإجراء تقييم مستقل للصندوق. ونحن مهتمون بالأخص باستدامة المشاريع الأولية التي مولها الصندوق، حيث أنه يمكن أن يكون له دور محفز لتعبئة الدعم المستمر.

ونرى أن للجنة بناء السلام دور فريد في إطار منظومة الأمم المتحدة، بوصفها جهة الاتصال لحشد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي على الأجل الطويل وتنسيق الجهود طويلة الأجل لكفالة استدامة بناء السلام.

ونود أن نرى دور لجنة بناء السلام وقد أصبح قويا في منظومة الأمم المتحدة. ونتطلع إلى تعزيز علاقة لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونود أن نؤكد على تقديرنا للعمل الذي أنجزه فريق لجنة بناء السلام العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي تترأسه السلفادور ويُستفاد فيه من تجارب البلدان الخارجة من الصراع لتراكم أفضل الممارسات المتعلقة ببناء السلام.

وأود أيضا أن أضيف شكر بلدي، وشكري الخاص، على العمل الذي قامت به أنغولا وهولندا والنرويج في لجنة بناء السلام في السنة الماضية.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مناقشة جدول الأعمال المقبل للجنة بناء السلام وقدرتها على معالجة الحالات في بلدان جديدة. وفي هذه المرحلة المبكرة من تطور لجنة بناء السلام، نريد أن نتأكد من أن اللجنة لن تتحمل أكثر من طاقتها، وأن تحقق، بدلا من ذلك، نجاحات كبيرة، استنادا إلى جدول أعمال واقعي نابع من المراعاة الحكيمة للعديد من البلدان الخارجة من الصراع التي يمكنها الاستفادة من الاستعراض الذي تقوم به اللجنة. وبينما نقوم تدريجيا بتعزيز تجربة وقدرة لجنة بناء السلام، ينبغي أن ننظر في كيفية مساعدة بلدان توجد فيها بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام يجري إغلاقها، بغية كفالة استدامة وإنجاح مرحلة بناء السلام لديها.

وعلاوة على ذلك، نتطلع إلى النظر في إمكانية وضع نماذج جديدة لتدخل لجنة بناء السلام تتماشى مع احتياجات بلدان معينة والتمكن من الاستخدام الفعال لموارد اللجنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ألقي الآن بيانا بصفتي ممثل غانا.

يود وفد بلدي أن يشكر السفير يوكيو تاكاسو، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام على عرضه للتقرير السنوي الأول (S/2007/458) للجنة بناء السلام. كما أود أن أشيد بالسفير غاسبار مارتينز ممثل أنغولا على الدور الريادي الذي اضطلع به – بدعم من مكتب دعم بناء السلام، الذي تديره مساعدة الأمين العام كارولين ماكاسكي – باعتباره أول رئيس للجنة بناء السلام.

والتقرير السنوي يسلط الضوء على بعض أوجه التقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام وما يواجهها من تحديات. وكان من بين الإنجازات الملحوظة للجنة مهمتها الجارية المتمثلة في مساعدة البلدين المدرجين حاليا في جدول أعمالها، أي بوروندي وسيراليون، لوضع وتنفيذ استراتيجيات لبناء السلام على أساس أولويات حُددت استنادا إلى مبدأ الملكية الوطنية. ووردت بعض التحديات أيضا في التقرير السنوي وفي البيانات التي استمعنا إليها من مختلف الوفود هذا الصباح، التي تستحق أن ينظر فيها المجلس على النحو الواجب.

وبعد انقضاء سنة على إنشاء لجنة بناء السلام، لم يتم بعد التوصل إلى توافق واضح في الآراء بشأن جوانب تتعلق بتصميمها النظري وأساليب عملها وعلاقتها مع غيرها من هيئات الأمم المتحدة والكيانات غير التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن العلاقة بين تشكيلات اللجنة ذاتها. ومما شدد التركيز على بعض من تلك المسائل الطلب الذي قدمته مؤخرا غينيا – بيساو إلى مجلس الأمن، وغانا تؤيده كي يدرجها في جدول أعمال اللجنة.

وقد تم التساؤل عن عدد البلدان التي ينبغي إدراجها في جدول أعمال اللجنة في أي وقت من الأوقات، وعن معايير الاستحقاق التي ينبغي استخدامها، وعما إذا كان، علاوة على ذلك، يجوز لمجلس الأمن وغيره من الأجهزة من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تتناول الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في البلدان الخارجة من الصراع أن يحيل بلدانا على لجنة بناء السلام من أجل إدراجها في جدول أعمالها، وعما إذا كان يجوز للجنة، التي أنشئت أساسا بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، إسداء النصح لجميع البلدان المعنية المدرجة في جدول أعمال المجلس التي تمر بمرحلة انتقالية من الحرب إلى السلام، لا سيما تلك التي تواجه خطر السقوط القهقرى في دورة العنف.

وأي محاولة جادة للإجابة على تلك التساؤلات التي تشغل بال العديد منا يجب أن تراعي الظروف التي أدت، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إلى اتخاذ القرارين المتزامنين للجمعية العامة ومجلس الأمن، أي القرار ٦٠/١٨٠ والقرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥). وأدى هذان القراران إلى إنشاء لجنة بناء السلام بوصفها هيئة فرعية مختلطة بين الجهازين. واللجنة فريدة من نوعها، وتمثل أول آلية مؤسسية من هذا القبيل في الأمم المتحدة. وتشكل اللجنة، إلى جانب صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، الهيكل المعني ببناء السلام الذي أقيم في إطار سعينا الجماعي لإصلاح الأمم المتحدة.

ومراعاة للدروس المستفادة من تجربة العديد من البلدان التي سقطت القهقرى في الصراع بعد انقضاء بضع سنوات على توقيع اتفاقات للسلام، صُممت لجنة بناء السلام لسد فجوة مؤسسية داخل الأمم المتحدة من خلال معالجة العجز في ما يتعلق بالاهتمام الدولي بالبلدان الخارجة من حالات الصراع. وكان الغرض منها أيضا المساعدة على سد الفجوات في المجال المالي وغيره من المجالات المتعلقة بالموارد من خلال أداء دور حفاز ومتعلق بأنشطة الدعوة لدى تعبئة الموارد الوطنية والدولية لاستدامة السلام. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن تصبح اللجنة أكثر إقداما في حشد دعم المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المانحين الآخرين لتمكين صندوق لجنة بناء السلام من سد الفجوة بين التعهدات والالتزامات. ويجب أن تضطلع اللجنة أيضا بدور أكثر استباقية لدى إشراك المجتمع المدني في تعزيز آفاق مبادرات بناء السلام على الصعيد المحلي وعلى مستوى المجتمعات المحلية.

ويجب تزويد لجنة بناء السلام بالموارد المناسبة لتعزيز قدرتها على قبول المزيد من البلدان في جدول أعمالها. وفي ذلك الصدد، قد يكون من الضروري إدخال مزيد من التعديلات على أساليب عملها، مع مراعاة الدروس المستفادة خلال العام الأول من عملياتها. وينبغي تحديد البلدان المؤهلة لأن تدرج في جدول أعمال اللجنة استنادا للاحتياجات والواقع. وتتطلع غانا إلى العمل مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن للتوصل إلى التوافق اللازم في الآراء بشأن طلب غينيا - بيساو المتعلق بإدراجها في جدول أعمال اللجنة عاجلا وليس آجلا. غير أن الباب ينبغي ألا يُغلق في وجه بلدان أخرى تستحق ذلك، سواء كانت أو لم تكن لديها عمليات لحفظ السلام، لأن عمليات حفظ السلام وبناء السلام ينبغي ألا ينظر إليها على أنها تستبعد بعضها بعضا، بل تعزز بعضها بعضا.

وخلاصة القول، يتمثل الهدف النهائي للجنة بناء السلام في مساعدة السلطات الوطنية والانتقالية على إعادة بناء المؤسسات المعنية بالمساءلة الديمقراطية والحكم الرشيد التي ستكون قادرة على استدامة السلام لمدة طويلة بعد مغادرة صناع السلام وحفظة السلام الخارجيين، بغية تفادي السقوط القهقرى في الصراع. وينبغي للملكية الوطنية أن تظل المبدأ الجوهري لبناء السلام، بالتركيز على إعادة بناء القدرة الوطنية من أجل استدامة السلام.

ولكي تكون جهود بناء السلام مستدامة، يجب أن تتناول الأسباب الجذرية للصراعات من خلال معالجة الفقر والظلم والتنمية غير المتكافئة، وتشجيع ثقافة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والحرص على أعلى معايير الحكم الرشيد والمواطنة الجيدة. وقد يكون إطار الاتحاد الأفريقي المعني بالسياسات العامة لإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراع، الذي يركز على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، مناسبا في جهود اللجنة من أجل حشد التأييد الإقليمي لولايتها.

وأخيرا، تظل غانا ملتزمة بأهداف لجنة بناء السلام، وتدعو المجتمع الدولي إلى تناول التحديات المتعلقة ببناء السلام بصورة منسقة ومتكاملة ومرنة وفعالة بغية ألا تنتكس البلدان الخارجة من الصراع، وكفالة عدم انهيار هيكل الأمم المتحدة المعني ببناء السلام، الذي أقيم عن طريق مفاوضات وحلول توفيقية صعبة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد مايور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه لفرصة لي لأنضم إلى مجلس الأمن في هذه اللحظة الهامة وهو يناقش التقرير السنوي الأول (S/2007/458) للجنة بناء السلام.

لقد انطوى العام الأول من عمل اللجنة، بجوانبه العديدة، على تحديات. وكما قال السفير تاكاسو ممثل اليابان، الذي انتُخب مؤخرا رئيس لجنة بناء السلام، في وقت سابق في هذه الجلسة، كان للجنة بناء السلام جدول أعمال زاخر ارتكز على البلدين الأولين اللذين نظرت في حالتهما تلك الهيئة المنشأة حديثا، أي بوروندي وسيراليون. واسمحوا لي، بصفتي رئيس الاجتماعات القطرية المتعلقة بسيراليون، أن أركز بصورة خاصة على العمل الذي تم القيام به في ذلك السياق، وأن أضيف بعض الملاحظات ذات طابع أعم.

لقد عدت للتو من بعثة إلى سيراليون، اعتزم أن أقدم لأعضاء لجنة بناء السلام إحاطة إعلامية ضافية عنها في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ويسعدني أن أوافي المجلس بمعلومات تفصيلية عنها في مرحلة لاحقة، إذا رغب أعضاؤه في ذلك. واسمحوا لي بتسليط الضوء على بعض الجوانب.

لقد كان هدف بعثتي هو كفالة مواصلة التزام حكومة سيراليون المنتخبة حديثا في ما يتعلق بالعمل القطري الذي قامت به لجنة بناء السلام. ويتعلق ذلك على نحو خاص بأوليات بناء السلام الأربع التي حُددت في نهاية عام ٢٠٠٦، والتي استرشدنا بها في عملنا منذئذ. وهذه الأوليات هي: العدالة وإصلاح قطاع الأمن، والحكم الرشيد وتوطيد الديمقراطية، وتمكين الشباب وإيجاد فرص العمل لهم، وبناء القدرات. وفي ذلك السياق، أود أن أشير أيضا إلى الأهمية المسلم بها التي تكتسيها المساواة بين الرجل والمرأة وحقوق الإنسان باعتبارهما مسألتين شاملتين من حيث بناء واستدامة السلام في سيراليون، فضلا عن استمرار الحاجة إلى القيام على وجه الاستعجال بتحسين البنى التحتية في سيراليون، خاصة في ما يتعلق بإمدادات الطاقة. وقد أيد هذه الأولويات رئيس سيراليون المنتخب، السيد إرنست كوروما، وعبر عن ذلك في خطاب قبول منصبه، الذي أدلى به أمام البرلمان في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وبالمثل، سعيت ووفقت في تأمين التزام الحكومة الجديدة بمشروع إطار التعاون الذي تمت صياغته خلال عام ٢٠٠٧. وهذا الإطار الذي ستسترشد به العلاقات بين لجنة بناء السلام وسيراليون قصد منه أن يكون وسيلة للحصول على موافقة جميع العناصر الفاعلة - الحكومة، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة والأطراف ذات الصلة الأخرى، في إطار مجالات الأولوية الأربعة التي أشرت إليها. وننوي، بالتعاون مع حكومة سيراليون التي تقود العملية، أن نستكمل الإطار قبل نهاية هذا العام.

إن سرعة التقدم الذي أحرز في لجنة بناء السلام خلال عامها الأول، فيما يتعلق بسيراليون، حددها بشكل كبير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت خلال الشهرين الماضيين. فعملا بطلب مجلس الأمن، راقبت لجنة بناء السلام عملية الانتخابات وأصدرت إعلانا بذلك، أحيل فيما بعد إلى هذا المجلس.

إن الانتخابات التي جرت في سيراليون، في جو هادئ عموما، وشهدت إقبالا كبيرا من الناخبين، يمكن اعتبارها معلما في العملية الديمقراطية في البلد. والانتخابات بحد ذاتها، والعملية الانتقالية الجارية، أثبتا أن شعب سيراليون يعلق آماله على المستقبل الديمقراطي الذي سيكون لكل فئات السكان صوت فيه.

وفي حين أن ذلك يعد إنجازا هاما في بلد عصفت به الحرب حتى إلى ما قبل خمس سنوات، فإنه ما زالت هناك تحديات أساسية أمام السلام المستدام في المجالات التي ذكرتها. وفضلا عن ذلك، فإن شعب سيراليون لديه توقعات كبيرة. وهذان العاملان ما زالا يبرران المشاركة النشطة من جانب لجنة بناء السلام، إلى جانب حكومة سيراليون، لا سيما، في ضوء الانتخابات المحلية التي ستجري في العام القادم، والتي ستتطلب وجود مؤسسات محلية معززة. كما أن لجنة بناء السلام ستستمر في أداء دور أساسي في تعزيز الحوار بين سيراليون والمجتمع الدولي.

وكان على لجنة بناء السلام أن تطور برنامج عملها بدون نماذج معدة سلفا. وقد أعطيت اللجنة فرصة واغتنمتها لتحديد أنشطتها بما يناسب البلدان المدرجة في جدول أعمالها واستنادا إلى احتياجاتها وإمكانيات المشاركة العملية. وأدى بنا ذلك إلى ممارسة عقد اجتماعات اعتيادية للجنة وفقا لنموذج الاجتماعات المخصصة لبلد بعينه، وقد أثبت ذلك فعالية كبيرة. وأتاح لنا الاستخدام الاعتيادي لتكنولوجيا الربط السمعي والمرئي فرصة إجراء حوار وثيق في الوقت الفعلي بين لجنة بناء السلام في نيويورك وجميع العناصر الفاعلة في البلد: الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومجتمع المانحين المحلي.

والأهم من ذلك، أن إجراءات عمل لجنة بناء السلام قد نشأت عنها عملية كانت وما زالت تملكها حكومة سيراليون وقد استفادت من الإسهامات المستنيرة لكثير من العناصر الفاعلة، وأخص بالذكر ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الإسهامات الهامة لمكتب دعم بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون لعملنا.

ومعروض علينا حاليا مشروع لإطار تعاون سيوفر لنا، بعد أن يخضع لمزيد من التنقيح، أساسا قويا لالتزام عملي من جانب الجميع، مستندا إلى المساءلة المتبادلة وآلية للرصد والاستعراض المنتظمين. وإني لعلى ثقة بأن لجنة بناء السلام من خلال مواصلة السير في طريقها الحالي ستكون قادرة على الاضطلاع بإسهام كبير في بناء السلام في سيراليون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): منذ المناقشة المتعلقة ببناء السلام التي أجراها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي، حققت لجنة بناء السلام تقدما كبيرا، كما أوضحت في تقريرها، بما في ذلك التشكيلة المخصصة لبوروندي، التي يسعدني أن أكون رئيسا لها.

وإذ آخذ بالحسبان طلب مجلس الأمن الأصلي للمشورة بشأن بوروندي، أود أن أركز في بياني على التقدم المحرز والتحديات الماثلة أمام عمل لجنة بناء السلام في بوروندي.

أولا، أود أن أؤكد على أهمية الملكية الوطنية وأن أشيد بحكومة وشعب بوروندي على التعاون النشط والبناء في عملية توطيد السلام. وعلى أساس هذا التعاون، تمكنت لجنة بناء السلام من تحديد أولويات بناء السلام وطريقة العمل بصددها، وليس أقلها شأنا خلال وضع الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي الذي كان إنجازا هاما. وقد حظيت العملية التشاورية خلال وضع الإطار

الاستراتيجي بالتقدير، ونحن نشجع على مواصلة الحوار المنفتح بين جميع الجهات صاحبة المصلحة في البلد.

ثانيا، بينما انصب تركيزنا حتى الآن على أولويات بناء السلام، فإننا الآن، في العام الثاني من عملنا، نحول تركيزنا إلى طريقة العمل بصدد هذه الأولويات. ونقوم الآن بوضع آلية الرصد والمتابعة للإطار الاستراتيجي. وبعبارة أخرى، نقوم الآن بالانتقال من تحديد الأولويات إلى تنفيذها. ونأمل أن ننتهي من العمل بشأن الآلية في المستقبل القريب. وسيكون أمرا أساسيا لجهودنا أن نؤمن حدوث توطيد السلام على أرض الواقع. ومرة أخرى، تتحمل الحكومة مسؤولية خاصة، ولكن الشيء نفسه يسري على بقية الجهات صاحبة المصلحة. وستكون تعبئة الموارد عنصرا هاما في هذا المجال. ويمثل شاهدا على ذلك الوضع الحرج الحالي للميزانية في بوروندي.

ثالثا، ينطبق على حالة بوروندي كذلك القول إنه لا يوجد تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في بوروندي، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الاستنتاجات والتوصيات بشأن بناء السلام في بوروندي، التي أحيلت إلى رئيس مجلس الأمن في الرسالة المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقد تناولت الاستنتاجات والتوصيات بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها البلد في الفترة الحالية، بما في ذلك تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين حكومة بوروندي وحركة بالبيهوتو – الجبهة الوطنية للتحرير. وتم تقديم توصية محددة لحكومة بوروندي بمواصلة استكشاف كل السبل من أجل حل الخلافات مع قادة حركة بالبيهوتو – الجبهة الوطنية للتحرير. وقدمت توصية محددة كذلك إلى حركة بالبيهوتو – الجبهة الوطنية للتحرير بأن تستأنف على الفور وبدون تأخير مشاركتها في الآلية المشتركة للتحقق والرصد وأن تعود إلى العمل مع الحكومة بغية حل الخلافات.

وأود التذكير أن لجنة بناء السلام في توصيتها إلى مجلس الأمن، طلبت منه مواصلة الرصد الدقيق للحالة في بوروندي، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، وأن ينظر، إذا اقتضى الأمر ذلك، في اتخاذ إجراء مناسب بغية تأمين التنفيذ الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل في الموعد المحدد.

وتضطلع المبادرة الإقليمية، وكذلك الميسر من جنوب أفريقيا، بعمل نشط لتسهيل الحوار فيما بين الأطراف ومن أجل عودة حركة بالبيهوتو – الجبهة الوطنية للتحرير إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد، وتحتاج الجهود التي يبذلانها إلى الدعم من جانبنا. ولذلك، أود التأكيد على دعوة مجلس الأمن إلى التصرف بشأن تلك المسألة واتخاذ تدابير ملموسة، على النحو الذي يراه مناسبا، بغية الإسهام في حل المسائل المعلقة.

ولا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية إيجاد حل لهذه المسألة. فشعب بوروندي بحاجة إلى السلام الذي بدون استتبابه، لا يمكن تحقيق حل المسائل الملحة الأخرى المتعلقة بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. إن إسهام مجلس الأمن بشكل ملموس في تحقيق ذلك الهدف يأتي في وقته المناسب وهو ذو قيمة لا تقدر بثمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد بيماغبي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): تود سيراليون أن تهنئكم سيدي على توليكم رئاسة المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. إننا نؤكد لكم وللمجلس دعمنا الكامل والثابت.

نحن نقدر حق التقدير هذه الفرصة للمساهمة في مناقشة أول تقرير للجنة بناء السلام (S/2007/458) للمرة الثانية في غضون أسبوعين. إن الأهمية التي يحظى بها التقرير

من جانب الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة – مجلس الأمن والجمعية العامة – دليل على الأهمية التي يعلقانها على لجنة بناء السلام وشريكها صندوق بناء السلام.

إن تجربتنا المؤلمة مع الصراع تدفعنا إلى القيام بدور نشط في إنشاء لجنة بناء السلام. وكما يعرف أعضاء المجلس، كنا محظوظين لكوننا أصبحنا أحد البلدين اللذين تدخلت فيهما اللجنة تحديدا. من ثمّ، شهدنا باهتمام لا يتزعزع نشأة لجنة بناء السلام ونموها. والتقرير الذي أمامنا يعرض كيف تمت تلك النشأة وذلك النمو، والتحديات التي كان لابد للجنة من التغلب عليها والتحديات التي لم تتغلب عليها بعد.

إننا نرحب بالتقرير ونقدره. والآن لدينا تقرير كالشعلة يضيء لنا الطريق إلى المستقبل. وبالرغم من مشاكل اللجنة العويصة، التي لم يكن معظمها غير متوقع على الإطلاق، ينبغي لنا جميعا أن نفتخر بالإنجازات التي حققتها لجنة بناء السلام خلال الفترة القصيرة من وجودها. ويود وفد بلدي أن يشكر كل أولئك الذين بذلوا الجهود لوضع اللجنة في المسار الذي ارتأيناه لها في مرحلة إنشائها، خاصة اللجنة نفسها، وأول رئيس لها، ومكتب دعم بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة.

واسمحوا لي أن أزجي تحية خاصة لرئيس اللجنة المخصصة لسيراليون، السفير فرانك ماجور، على تفانيه من أجل سيراليون. ونشكر بالطبع اللجنة على اختيارها سيراليون كواحد من البلدين لأول عملياتها.

إن الطريق إلى السلام في سيراليون، كما هو في العديد من الأماكن الأخرى التي تفشى فيها العنف والصراع المدمر، لم يكن سهلا بالكامل. لكن بالتسامح والتفاهم والحاجة الملحة إلى المصالحة الوطنية والتحرك نحو الأمام من أجل خير الجميع، وحتى الألم والطين والأشواك التي واجهناها من أجل السلام هي أكبر عوامل لتضميد جراحنا.

واليوم، نستطيع أن ننظر باعتزاز إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والحكومة المحلية التي أجريناها منذ أن انتهت الحرب رسميا في عام ٢٠٠٢. إنها تمثل خطوات عملاقة في عمليتي السلام والديمقراطية وأساسا صلبا للسلام المستدام.

إن الانتخابات الأخيرة، بصورة خاصة، تبين بجدارة نضجنا السياسي وعزمنا على تحقيق الاستقرار الدائم. ومرة أخرى، نشكر الأمم المتحدة وجميع شركاء سيراليون على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف لدعمهم سيراليون.

إننا نعي أن هذا الدعم تتبعه مسؤولية أن نتأكد من أن شعب سيراليون يتمتع، وبشكل ملموس، بمنافع السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، وخاصة، تحقيق وعد لجنة بناء السلام. ولهذا أعلن الرئيس الجديد في أول خطاب له أمام البرلمان وخلال آخر زيارة قام بها السفير ماجور، التزامه بتعاون حكومته مع الأمم المتحدة بشكل عام ومع لجنة بناء السلام بشكل خاص.

وإظهارا لاستعدادنا للاضطلاع بمسؤوليتنا، اسمحوا لي أن أبدي الملاحظات والتوصيات التالية. أولا، إن العمل على وثيقة الإطار التعاوني بين سيراليون ولجنة بناء السلام يسير ببطء بسبب الانتخابات. الآن وقد انتهت الانتخابات، لابد أن ننتهي من هذه المسألة بأسرع ما يمكن كي لا تقف في طريق التقدم في تنفيذ برنامج سيراليون.

ثانيا، إن الملكية القطرية للجنة بناء السلام ينبغي أن تكون بشكل مبدئي وعملي، الأساس لعمليات اللجنة.

ثالثا، إن تعبئة الموارد هي أحدى مسؤوليات اللجنة. وينبغي أن يوضع ذلك الآن في مقدمة نشاطاتها، بما فيها، من خلال عقد مؤتمر لإعلان التبرعات مع جميع شركائنا المعنيين. وفي ضوء المؤسسات الضعيفة جدا وفي بعض الحالات غير الموجودة، ومرد ذلك بصورة جزئية إلى ندرة الموظفين المدربين تدريبا ملائما وذوي الخبرة، قد تود لجنة

بناء السلام أن تنظر في تقديم مشروع لنقل الخبرة إلى البلدان المحتاجة وفقا لمصالحها. إن هذا البرنامج، بصفته أداة ملحة وهامة لسد الفجوة في عملية الانتعاش، ينبغي أن يكون مرنا وقابلا للتكيف ومنسجما مع تلك البرامج التي أصلا يتم تنفيذها على الأرض.

رابعا، وفي ضوء طبيعة الصراع المتغيرة في المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا، سيكون إتباع نهج إقليمي منسق تنسيقا جيدا، لا سيما في إطار اتحاد نهر مانو، استثمارا يستحق أن تنظر فيه اللجنة.

وفي الختام، ينبغي النظر في إنشاء آلية رصد قوية للبرامج التي يجري تنفيذها.

وقد تود اللجنة النظر في مسألة علاقة العمل بين اللجنة ومجلس الأمن والجمعية العامة في حين تعترف بمسؤولياتها ومهامها الخاصة بها وفقا للميثاق.

وندرك أن اللجنة سوف تطلب النصيحة من مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة. وفي رأينا، هناك حاجة إلى أن تبدأ اللجنة التفكير في السبل التي يمكن من خلالها أن تساعد مجلس الأمن في إسداء النصيحة ذات الصلة، على سبيل المثال، إنشاء مكاتب موحدة للأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الصراع، أو حتى تطوير ولايات حفظ السلام.

وبما أن اللجنة قد أنشئت بمشاركة الجمعية العامة ومجلس الأمن، فربما يود المجلس نفسه، في نهاية السنة الأولى من عمل اللجنة، أن يتقدم بمقترحات عامة لمواجهة بعض التحديات الواردة في تقرير اللجنة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لمجلس الأمن أننا مستعدون وجاهزون لنشاطر باقي العالم ما أفضل تسميته بخبرة سيراليون، التي اكتسبناها من خلال أيام تواجد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والآن من خلال مكتب الأمم المتحدة الموحد في سيراليون ولجنة بناء السلام. وفي الوقت الراهن، هذا كل ما نستطيع أن نقدمه للعالم مقابل الدعم الذي تلقيناه. وأنا متأكد من أن الأجيال القادمة سوف تقول يوما ما، نعم، لقد استثمر أسلافنا الكثير من أجل السلام والاستقرار في سيراليون، لكن نتيجة تلك التجربة قد جعلت عملنا أسهل وأنقذت أرواحا ووفرت على العالم بلايين الدولارات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد نتاكيروتيمانا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية) :السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء وبالنيابة عن وفد بلدي أن أعرب لكم عن خالص تقديرنا للدعوة التي وجهتموها إلينا لحضور هذه الجلسة. وأود كذلك أن أشكر وفد أنغولا الذي قاد بجرأة وحكمة وبعد نظر السنة الأولى الصعبة للجنة بناء السلام.

ويرغب وفد بلدي كذلك في أن يعرب عن التشجيع لوفد اليابان، الذي تولى رئاسة اللجنة من فوره. ولا يمكن أن ننسى توجيه الشكر بصورة خاصة إلى وفد النرويج، الذي ما فتئ يقف إلى جانبنا منذ أن أصبح بلدنا أحد المنتفعين من اهتمام اللجنة. ونود كذلك أن نتقدم بالشكر إلى مكتب دعم بناء السلام ووفدي السلفادور وهولندا للشروع في أنشطة اللجنة وتحقيق أولى إنجازاتها.

فعندما أنشئت لجنة بناء السلام، كانت بوروندي تغرق في فوضى عارمة. ولقد شهدت بوروندي ٤٠ سنة من الحكم السيئ. وشهدت قبل أكثر من ١٠ سنوات حربا قاتلة ما زالت تحمل ندوبها. لقد كانت هناك مؤسسات جديدة أنشئت للتو، ومن المفترض أنها تعمل: فهناك جمعية عامة جديدة، ومجلس شيوخ جديد، وجيش جديد، وشرطة وطنية

جديدة، وهذا غيض من فيض. وبعبارة واحدة، كان على البلد كله أن يولد من جديد، وينمو، ويستقر ويتطور.

ومع لجنة بناء السلام، علينا الآن أن نصل إلى نهاية سنة من العمل الجاد والجيد. ففي رأينا أننا نجحنا، معا، طوال السنة الماضية، في عقد أربعة لقاءات رئيسية.

أولا، كانت هناك مسألة التعرف إلى بوروندي. فقد جاءت عدة وفود من بوجومبورا إلى نيويورك للاشتراك في اجتماعات لجنة بناء السلام. كما ذهبت وفود من نيويورك إلى بوجومبورا – إلى الميدان – لترى بأم العين حقيقة الحالة هناك.

ثانيا، كان هناك تحديد الأولويات والتحديات التي تواجه حكومة بلدي.

ثالثا، كان هناك تطوير الإطار الاستراتيجي. ونحن اليوم في خضم عملية إنجاز آلية المتابعة لتنفيذ هذا الإطار.

رابعا، في رأي وفد بلدي، كان هناك تنظيم – حتى نجاح – الطاولة المستديرة لشركاء التنمية والمانحين، من ٢٤ إلى ٢٥ أيار/مايو.

إن بلدي يواجه اليوم ثلاثة تحديات رئيسية. أولها، تلك المشاريع التي حددها اللجنة، والتي يجري تنفيذها حاليا. فهناك اثنا عشر مشروعا توشك أن تبدأ العمل، ويحدونا الأمل بأن تبقى اللجنة مركزة على نجاح هذه المشاريع. فنحن لا نريد أن نرى فشلها. أجل، لا نريد أن نراها تفشل في بلوغ غايتها.

ثانيها، نود أن نشهد سلاما كاملا ونهائيا على أرض بوروندي. ونأمل من مجلس الأمن أن يدعم بثبات ووضوح جهود الميسِّرين من جنوب أفريقيا في السعي إلى سلام نهائي هناك. والمبادرة الإقليمية التي قدمتها أوغندا تبذل قصارى جهدها، وتستحق دعما محددا وملموسا من مجلس الأمن.

ونود أن نطمئن المجلس إلى أنه ليس لدى حكومة بوروندي أي جدول أعمال خفي، يمكن أن يعيق أو يعطل المسيرة نحو السلام بأي شكل من الأشكال. فمقاتلو قوات التحرير الوطنية – حزب تحرير شعب الهوتو أخوتنا، وجيراننا وأفراد من عائلاتنا، ونحن مستعدون للترحيب بهم.

إن الإرادة الطيبة لدى حكومة بوروندي تظهر في أن ١ ٤٠٠ فارا من قوات التحرير الوطنية – حزب تحرير شعب الهوتو يقولون الآن، في الحقيقة، إنهم يريدون أن يروا تنفيذ الاتفاق المبرم مع قيادة حركتهم. إنهم يفرون من تلك الحركة ويأتون ليطلبوا الحماية من القوات الحكومية. وهنا، أود أن أطلب دعم المجلس لتأمين إطعامهم، لتفادي قيامهم بتدمير القرى التي يتجمعون فيها الآن.

ثالثها، إن السلام بدون الخبز لا مستقبل له، فنود أيضا أن يكون لدينا خبز. وأثناء انعقاد الطاولة المستديرة في أيار/مايو ٢٠٠٧ – كانت طاولة مستديرة ناجحة – قدم شركاء التنمية الحاضرون في بوجومبورا تعهدات مالية مختلفة. واليوم، كما في الماضي، تلاحظ بوروندي، بأسف عميق، أن شركاء قليلين وفوا بتعهداتهم في الحقيقة. ويود وفد بلدي، هنا، أن يرى مجلس الأمن واللجنة مشاركين في حشد جهودها لضمان تحويل تلك الوعود إلى حقائق واقعة.

وأود أن أقترح أربع أفكار لتحسين الأنشطة المستقبلية للجنة.

أولا، هناك حاجة إلى النظر في مبدأ المشاركة الوطنية باعتبارها حجر الزاوية الذي يجب أن يوجه جميع أنشطة لجنة بناء السلام.

ثانيا، يجب على لجنة بناء السلام أن تواصل العمل بطريقة شفافة، ومرنة وشاملة.

ثالثا، يجب على اللجنة أن تواصل العمل بالتعاون الوثيق مع الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية، فضلا عن المنظمات الإقليمية.

رابعا، ينبغي مواصلة الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية: البلدان المانحة، والبلدان المستفيدة ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

ونجاح بوروندي في تحركها نحو الإنجاز النهائي للسلام سيكون نجاحا لمجلس الأمن وللجنة أيضا. فإذا نجحنا، سننجح معا؛ وإذا فشلنا، سنفشل معا. وحكومة بلدي تكرر للجنة مجددا ما قالته غالبا: وهو أننا نأمل أن نرى اللجنة ومجلس الأمن يقولان لنا، ذات يوم، إننا نجحنا في بوروندي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثلة السلفادور، تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لها حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة غالاردو هرنانديز (السلفادور) المقعد المخصص لها على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غالاردو هرنانديز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن تقرير لجنة بناء السلام (S/2007/458)، وعلى السماح لي بالاشتراك فيها.

إننا نود التنويه بقيادة ممثل أنغولا بصفته رئيسا للجنة، ونرحب بالسيد تاكاسو ونؤكد له دعمنا الكامل.

لقد مضى أكثر من سنة بقليل على إنشاء لجنة بناء السلام، في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة. وكانت التوقعات آنذاك متعددة ومختلفة؛ وقد انعكس هذا في الاجتماعات الأولية للجنة، لأنها كانت هيئة جديدة. وكان هذا يعني أنه على الدول الأعضاء أن تحدد مهام مكتب دعم بناء السلام، فضلا عن مهام لجنة صندوق بناء السلام.

وكان علينا أن نخطط استراتيجيا، وبصورة متواصلة، لنرى كيفية قيامنا بالعمل، بما في ذلك إجراءات الرصد الواضحة للأنشطة التي كان على اللجنة تنفيذها ميدانيا.

لكننا، طوال هذه السنة الأولى. نظرنا إلى الإنجازات بتفاؤل، مع أننا ندرك التحديات المضاعفة التي لا تزال لجنتنا تواجهها.

إن إعادة انتخاب السلفادور بصفتها نائب رئيس لجنة بناء السلام ورئيسا للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة تعني أننا، كبلد، ملتزمون جدا.

لقد أنشئت اللجنة كي تسد فراغا في منظومة الأمم المتحدة وتسهل المرحلة الانتقالية في عمليات ما بعد الصراع من حفظ السلام إلى بنائه، ولجنتنا بطبيعة تركيبها تقدم قيمة مضافة إلى المساعدة التي ينبغي للأمم المتحدة أن توفرها للبلدان التي اتخذت قرارا بإلقاء أسلحتها وتسوية نزاعاتها بالحوار والاتفاق، بهدف إعداد خطة تنمية وطنية.

ومما لا شك فيه، أن وجود البلدان المانحة، التي ساهمت على مدى السنوات القليلة الماضية في التعاون الاقتصادي والفني والمالي في العديد من البلدان، يكمّله وجود بلدان مثل السلفادور. ونحن في تلك البلدان، بعد أن نجحنا في التغلب على العنف الداخلي، نود أن نساعد، بناء على تجربتنا، في توجيه القرارات أو التوصيات التي يمكن للجنة

بناء السلام أن تبت فيها في حالة البلدان قيد النظر – حاليا، سيراليون وبوروندي.

ويعكس تقرير لجنة بناء السلام المقدم في نهاية السنة الأولى من عمرها (S/2007/458) بعض التقدم الذي تم إحرازه وبعض الإنجازات، وفي نفس الوقت يشير إلى المهام التي يتعين القيام بها، ولا سيما على أرض الواقع. وينبغي لأنشطة اللجنة الفعلية أن تجري بالفعل على أرض الواقع لأنه لا يمكن جني ثمار السلام هناك. ونرى أن وجود أعضاء اللجنة في الميدان عن طريق برنامج زيارات أمر ضروري من أجل التحليلات والاستراتيجيات التي تقرر اللجنة بشأنها.

ويكمن التحدي الماثل أمامنا في أن نكشف التنسيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، بما في ذلك إمكانية أن تقدم اللجنة آراءها – إذا رغب المجلس فيها – في بعض المسائل ذات الاهتمام المشترك. ونعتبر أيضا أنه من المناسب وضع استراتيجيات عملية، كما فعلنا في حالتي سيراليون وبوروندي، عن طريق إطار استراتيجي لبناء السلام لأن تلك قيمة مضافة وليست قياما بجهد مزدوج.

إن المجتمع الدولي ينتظر من لجنة بناء السلام أن تقدم إسهاما ملموسا – لماذا لا نقول ذلك؟ – ينتظر بعض التوصيات العملية في مجالات معينة أو سياقات محددة. ومن ذلك المنطلق، سعى الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي تتشرف السلفادور برئاسته، إلى تحليل وتجميع الخبرات العملية، بطرق متعددة، كي يُعد سجلا من الدروس التي استفاد منها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، لأنه عندما تُلقى الأسلحة، ثمة حاجة ملحّة إلى التعايش والاندماج من جديد في مشروع مشترك للتنمية الوطنية.

ولئن كانت كل عملية بناء سلام تتميز بخصائصها، ويعتمد نجاحها على الإرادة السياسية للجهات الوطنية الفاعلة، فإن تنفيذ الدروس المستقاة ينبغي أن يفيد البلدان قيد النظر. وبالتالي، علينا ألا ننسى أن نكوّن ذاكرة تاريخية تسهم في مشاركة الأمم المتحدة مشاركة أكثر فعالية في أنشطة بناء السلام.

وما برح الأسلوب الذي يتبناه الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة – الذي يربط بين الجهات الفاعلة على الأرض وأعضاء اللجنة عن طريق مؤتمرات الفيديو – يعكس الانفتاح والمرونة اللذين ينبغي لعملنا أن يتسم بهما. وبالفعل، إنه فريق مفتوح العضوية وجميع الدول الأعضاء مرحب بها لتقديم إسهاماتها العملية التي يمكن أن ترفد البحث عن حلول دائمة في البلدان قيد النظر.

ومن تجربتنا، نعتقد أنه من المهم، عند خروج بلد ما من صراع مسلح، جمع الأطراف معا من أجل تحديد الأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل والعمل على أساس ذلك. ويتعين علينا ألا ننسى في تلك اللحظة أن الاحتياجات متعددة وأن القدرة الوطنية محدودة.

ومع ذلك، ثمة نواح معينة، إذا لم تتم معالجتها على نحو عاجل، يمكن أن تحدث نكسة للاتفاقات السياسية التي توصلت إليها الجهات الوطنية الفاعلة تعرضها للخطر – على سبيل المثال لا الحصر – فرص إعادة إدماج المحاربين السابقين والشباب وتوفير العمل لهم وإصلاح القطاع الأمني. تلك هي المسائل التي حددها وحللها الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة.

ومنذ البداية، أعربت السلفادور عن اعتقادها الراسخ بأنه ينبغي للجنة بناء السلام ألا تُعتبر مجرد منتدى للتعاون المالي أو وسيط بين البلدان المانحة والمتلقية. ونعتقد أنه من المهم أن يكون أعضاء اللجنة على علم بالمجالات أو المشاريع التي تحتاج إلى تمويل من صندوق بناء السلام. ولئن كان من المهم الاستماع إلى السلطات الوطنية عند تحديد أولوياتها، فإن طريقة تمويل تلك الأولويات – كما رأينا الفريق العامل

المعني بالدروس المستفادة – يمكن أن يكون أنجح بكثير إذا ما وُضعت تجارب العمليات الأخرى في الاعتبار.

وتبيّن الحقائق على الأرض في عالمنا المعاصر أنه لن تسلم أية منطقة من إمكانية نشوب صراع. ولذلك السبب نأمل أن تراعي لجنة بناء السلام في المستقبل توازنا جغرافيا معينا فيما يتعلق بالبلدان قيد النظر.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أضيف أنه ينبغي الاتفاق مع السلطات الوطنية بشأن إدراج بلد ما في جدول أعمال اللجنة أو شطبه منه. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ قرار بشأن إدراج بلدان جديدة بناء على مداخلات أعضاء اللجنة أو على الأقل علمهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.